القول الحصيف

في بعض مسائل التصريف

دراسة لبعض القضايا الصرفية في ضوء علم اللغة

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

دار البخاري للنشر والتوزيع

القول الحصيف

في

بعض مسائل التصريف

دراسة لبعض القضايا الصرفية في ضوء علم اللغة

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي

أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ⓒ دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السحيمي ، سلمان بن سالم بن رجاء

القول الحصيف في بعض مسائل التصريف . - المدينة المنورة .

... ص ؛ ... سم .

ردمك ٩-٢٢-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٥ ، ٤١٥ ١٧/٣٤٨٧

رقم الإيداع : ١٧/٣٤٨٧

ردمك : ٩-٢٢-٦٤٩-٩٩٦٠

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريـــدة

٨٣٤٠١٣٥ - ٣٢٣٦٠١٧

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:-

فهذه مسائل من التصريف: منها ما وقع فيه إشكال، ومنها ما وقع فيع غموض، ومنها ما وقع فيه خلاف بين العلماء، خلاف في أصله وخلاف في تعليله.

ولأهمية هذه المسائل أن بعضها يقع ضمن القسم الذي أطلق عليه الزمخشري اسم المشترك، وهو القسم الرابع من أقسام المفصل، والذي قال عنه ابن يعيش: ((وهو أعلاها وأشرفها؛ إذ كان مشتملا على نكت هذا العلم وتصريفه، وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه، والمنفعة به عامة))(1).

وفي هذا البحث أحاول أن أحل إشكال المسائل التي

---

(1) شرح المفصل ٩/٥٣.

فيها إشكال، وأن أزيل غموض المسائل التي فيها غموض، وأن أرجح بعض الآراء في المسائل التي وقع فيها خلاف.

وذلك باستقراء آراء العلماء في هذه المسائل والمقارنة بينها والاستفادة من علم اللغة.

لعلي بذلك أصل إلى ما أريد الوصول إليه من حل المشكل وإزالة الغامض وترجيح الرأي الصائب.

وقد سميت البحث في هذه المسائل باسم: **(القول الحصيف في بعض مسائل التصريف)**.

خطة البحث

١- **المقدمة**: وتشتمل على سبب الاختيار وخطة البحث.

٢- **الفصل الأول**: من قضايا التأنيث:

همزة التأنيث.

٣- **الفصل الثاني**: من قضايا التكسير والتصغير.

ويشتمل على تمهيد وخمسة مباحث.

التمهيد: التكسير والتصغير من واد واحد.

المبحث الأول: فعائل.

المبحث الثاني: تكسير ما كان على خمسة أحرف وتصغيره.

المبحث الثالث: المستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير.

المبحث الرابع: تصغير ما ختم بشيء قدر انفصاله.

المبحث الخامس: (شاة) أصلها وتصغيرها والنسب إليها.

٤- **الفصل الثالث:** من قضايا الوقف.

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول: الوقف على المهموز.

المبحث الثاني: هاء الوقف.

٥- **الفصل الرابع:** من قضايا همزة الوصل والتقاء الساكنين.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: همزة الوصل والابتداء بالساكن.

المبحث الثاني: التخلص من التقاء الساكنين عند سقوط همزة الوصل.

المبحث الثالث: هل يغتفر التقاء الساكنين في غير الوقف.

٦- **الخاتمة** وتشتمل على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

وقد أتبعت الخاتمة بالفهارس التالية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الشعر.

٣- فهرس المراجع والمصادر.

٤- فهرس الموضوعات.

الفصل الأول: من قضايا التأنيث

همزة التأنيث

المؤنث فرع عن المذكر؛ لأن ما من مذكر أو مؤنث إلا ويطلق على شيء والشيء مذكر، ولأن المؤنث يحتاج إلى علامة والمذكر لا يحتاج إلى علامة، وما يحتاج إلى علامة متفرع عما لا يحتاج إلى علامة[1].

وعلامات الاسم المؤنث في استعمال العرب ثلاث، هي:

١ - التاء نحو: قائمة وذاهبة.

٢ - ألف المد نحو: بشرى وسكرى.

٣ - الهمزة نحو: صحراء ونفساء وحمراء.

وقد اختلف العلماء في علامات التأنيث اختلافاً كبيراً، وخاصة في العلامة الثالثة وهي الهمزة، فكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: يرى أن للتأنيث علامتين، هما: التاء

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٣/٥ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٦١٣/٢ ، و همع الهوامع للسيوطي ١٦٩/٢.

والألف، وينسب إلى سيبويه والجمهور[1].

والمذهب الثاني: يرى أن للتأنيث ثلاث علامات، وهي: التاء والألف والهمزة، وينسب إلى الكوفيين والزجاج والزجاجي والأخفش[2].

وهذا تفصيل المذهبين:

فالمذهب الأول يرى أصحابه أن الهمزة بدل من ألف التأنيث في نحو: سكرى؛ وذلك أن الألف وقعت بعد ألف للمد، فاجتمعت ألفان فأبدلت الثانية همزة.

يبين ذلك قول سيبويه: ((هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حمراء ، وصفراء ، وخضراء ، وصحراء ، وطرفاء ، ونفساء ، وعشراء ، وقوباء ، وفقهاء ، وسابياء ، وحاوياء ، وكبرياء، ومثله أيضا: عاشوراء، ومنه أيضا: أصدقاء ، وأصفياء، ومنه: زمكّاء ،

---

(١) شرح المرادي ٣/٥ ، و همع الهوامع ١٦٩/٢ ، و ارتشاف الضرب ٢٧٩/١.

(٢) شرح المرادي ٣/٥ ، و ارتشاف الضرب ٢٩٣/١.

وبروكاء، وبراكاء، ودبوقاء، وخنفساء، وعنظباء وعقرباء، وزكرياء.

فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعدها ألف مثلها إذا كانت وحدها إلاّ أنك همزت آخره للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في (هراق) بمنزلة الألف.

واعلم أن الألفين لا تزادان أبداً إلا للتأنيث، ولا تزادان أبداً لتحلقا بنات الثلاثة بسرادح ونحوها، ألا ترى أنك لم تر قط فعلاء مصروفة ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفا))(1).

فسيبويه يتصور أنه يلتقي ألفان، وأن الألف الثانية تتحول إلى همزة، أي: أن المد يتحرك أو يتحول إلى حرف؛ ولذلك يعبر دائماً عن هذه العلامة بما يشير إلى

---

(١) الكتاب ٣/٢١٣-٢١٤.

إمكان اجتماع الألفين مثل قوله: ((هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث))[1].

وقوله في هذا الباب: ((لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا))[2].

وقوله: ((وأما ما لحقته ألف ونون... تحقره كما تحقر ما في آخره ألفا التأنيث))[3].

وقوله: ((هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الاثنين خمسة أحرف))[4].

فهذه النصوص تبين نظرة سيبويه إلى هذه العلامة، وأنه يمكن أن يأتي مد بعد مد.

ويوضح هذا المذهب قول ابن يعيش عندما كان يشرح كلام الزمخشري حول إبدال الهمزة من الألف،

---

(١) الكتاب ٤٢٣/٣.

(٢) المرجع السابق ٤٢٣/٣.

(٣) المرجع السابق ٤٢٤/٣.

(٤) المرجع السابق ٤١٩/٣.

إذ يقول: ((فأما إبدالها من الألف واجبا فمن ألف التأنيث نحو: حمراء ، وبيضاء ، وصحراء ، وعشراء.

فهذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي في: حبلى ، وسكرى، وقعت بعد ألف زائدة للمد، والأصل: بيضى وحمرى وعشرى وصحرى بالقصر. وزادوا قبلها ألفا أخرى للمد توسعاً في اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث ليصير له بناءان: ممدود ومقصور، فالتقى في آخر الكلمة ساكنان وهما الألفان: ألف التأنيث وهي الأخيرة، وألف المد وهي الأولى، فلم يكن بد من حذف إحداهما أو حركتها. فلم يجز الحذف لأنه لا يخلو إما أن تحذف الأولى أو الثانية، فلم يجز حذف الأولى لأن ذلك مما يخل بالمد، وقد بنيت الكلمة ممدودة، و لم يجز حذف الثانية لأنها علم التأنيث، وهو أقبح من الأول. فلم يبق إلا تحريك إحداهما، فلم يجز تحريك الأولى لأن حرف المد متى حرّك فارق المد مع أن الألف لا يمكن تحريكها، فلو حركت انقلبت همزة، وكانت الهمزة تؤول إلى القصر وهم يريدونها ممدودة،

فوجب تحريك الثانية، فلما حركت انقلبت همزة فقيل: حمراء وصحراء وعشراء))[1].

وهذا هو المذهب المشهور في كتب النحو والصرف.

والمذهب الثاني يرى أن علامات التأنيث ثلاث، هي:

١ - التاء

٢ - ألف المد

٣ - الهمزة.

ويختلف أصحاب هذا المذهب في علامة التأنيث: هل هي الهمزة وحدها، أم الهمزة والألف معاً، أم الألف وحدها؟

فيذهب الزجاج والكوفيون والزجاجي إلى أن علامة التأنيث هي الهمزة.

ويذهب الأخفش إلى أن الهمزة والألف التي قبلها معاً هما علامتا التأنيث.

---

(١) شرح المفصل ٩/١٠.

وأصحاب هذا المذهب -أي المذهب الثاني- يرون أن الهمزة علامة للتأنيث، وليست مبدلة من ألف.

ويحتج هؤلاء لمذهبهم بالاستعمال، وبأنه لا يمكن الجمع بين ألفين.

فقد نسب السيوطي الرأي الذي يقول: لا يمكن الجمع بين ألفين إلى الزجاج، إذ ذكر تحت عنوان (لا تجتمع ألفان) أنه جاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له: زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين ألفين! فقال: نعم، فقال: أنا أجمع فقال (ما) ومد صوته، فقال له الزجاج: حسبك لو مددت صوتك من غدوة إلى العصر لم تكن إلاّ ألفا واحدة))[1].

لأنه سوف يمد صوته حتى ينتهي الهواء الموجود في الرئتين، فإذا أراد أن يأتي بألف أخرى فلا بد من حرف يتقدمها.

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣١٦/١ ، والخصائص لابن جني ٤٩٣/٢.

وبعد هذا العرض لآراء أصحاب المذهبين، فإننا نقول: إن الصواب مع أصحاب المذهب الثاني، لما يأتي:

١- ألف المد حركة مشبعة (صائت).

٢- الهمزة حرف (صامت).

٣- كل من الصائت والصامت لا يتحول إلى الآخر؛ لأن الصائت يكون مكانه ثانيا والصامت يكون مكانه أولا، فالأول لا يحل محل الثاني والثاني لا يحل محل الأول.

٤- ألف المد حركة مشبعة، والحركة لا تتلو الحركة، أو بمعنى أوضح: الصائت لا يتلو الصائت، أي: لا يجتمع في الكلام حركتان سواء كانتا طويلتين أو قصيرتين، وهذا ما حدث للرجل مع أبي إسحاق الزجاج.

٥- أنه لا يمكن لجهاز النطق أن يجمع بين صائتين (حركتين)؛ لأن مخرج الصوت لا يتسع لصوتين إلا بعد الانتهاء من الصوت الأول وانفصال العضوين المكونين للصوت وحدوث فصل من وقف أو حركة، وإذا حصل ذلك لا يمكن أن نأتي بصائت إلا بعد صامت.

٦- إن ألف المد تحتاج إلى حرف سابق؛ فإن أردنا أن نأتي بألف مد واحدة نحتاج إلى حرف واحد، وإن أردنا أن نأتي بألفين نحتاج إلى حرفين، وإن أردنا أن نأتي بثلاث ألفات نحتاج إلى ثلاثة أحرف، وهكذا بعدد الألفات نحتاج إلى الحروف.

٧- إن الألف حركة مشبعة، ولا يمكن أن يتحرك الحرف بحركتين.

٨- أن قول أصحاب المذهب الأول -وهو اجتماع الألفين وإبدال الثانية همزة- لا يمكن وقوعه في الكلام لا في لغة العرب ولا في غيرها؛ لأن جهاز النطق عند الإنسان لا يجمع بين مدين أو صوتين في مخرج واحد.

والعجيب الغريب أن هذا القول الذي لا يمكن وقوعه في الكلام هو المشهور والمعروف في كتب النحو والصرف، وهو الذي أخذ منه تعريف الألف الممدودة. بل نجد أن ابن جني قد جزم بصواب هذا المذهب، وأنه لا يجوز في القياس غيره، ويسهب في ترجيح هذا المذهب قائلا: ((وينبغي أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: (حبلى وبشرى)، ولكنها لما

وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان، فقلبت همزة. وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، ويدل على صحته وأن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها خرجت هي عن الهمزة، وذلك قولهم في جمع صحراء: صحاريّ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في (صحراء) انقلبت ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال إذا قلت: مفاتيح وغرابيل، فلما انقلبت الألف إلى الياء انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في (صحراء) ياء؛ لوقوع الياء المنقلبة عن الألف الموجبة لها من قبلها. فلو كانت الهمزة في (صحراء) غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع، كما أنك لو جمعت (قرّاء) لقلت: قرارئ، وكما قالوا في جمع كوكب درئ: دراريء لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة. فقولهم: (صحاريّ) بلا همزة دليل على أن الهمزة في (صحراء) منقلبة فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل: (حبلى).

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو؛ لأنا لا نعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء، فأما الياء في: تقومين وتقعدين فعلامة الضمير المؤنث، وليست من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة. فتأمل ما ذكرته فإنه لا يجوز في القياس غيره، وهو رأي أبي عليّ وعليه قول أشياخنا المتقدمين))[1].

وقد أوردنا كلام ابن جني هنا لأنه قد أطال في ترجيح هذا المذهب، ولأن كثيراً من الذين جاءوا من بعده قد أخذوا هذا التعليل أو أجزاء منه.

ويردّ على ابن جني بالأدلة التي قيلت في صواب المذهب الثاني، ويضاف إليها ما يلي:

١- أن الألف حركة، والحركة لا توصف بالتسكين؛ لأن التسكين من صفات الحروف، لأنها تأتي بعدها حركة فيقال متحركة، وتحذف الحركة التي بعدها فيقال ساكنة. فالألف لا توصف بهذا الوصف، أو كان

---

(١) المنصف ١/١٥٥-١٥٦.

ينبغي ألاّ توصف بهذا الوصف.

٢- الألف ليس قبلها حركة حتى يقال انكسر ما قبلها أو انضم، وإنما هي بنفسها حركة، وهي حركة الحرف الذي قبلها.

٣- الهمزة في كلام العرب هي الحرف الذي يتحول إلى غيره، مثل تحولها إلى الواو والياء والهاء والعين، ولا يتحول غيرها إليها.

٤- التشديد الذي في (صحاريّ) يدل على أن الكلمة ليست على أصلها، فينبغي أن يسأل عن سبب هذا التشديد.

وأما صحاريّ فأصله: صحارئ، أبدلت الهمزة ياء (صامتا) وقصرت الكسرة الطويلة التي قبلها وعوض عن هذا القصر بتشديد الياء المنقلبة عن الهمزة.

وبهذا نصل إلى أن الهمزة أصلية وليست مبدلة من صوت آخر.

ويقال لمن يقول باجتماع الألفين مثل ما قيل للرجل الذي جاء إلى أبي إسحاق الزجاج، وأراد أن يجمع بين الألفين.

ونقول لمن يقول: إن علامة التأنيث أو الهمزة كانت ألفاً وأنه اجتمع ألفان:

إذا كنت في الإعراب لا تستطيع أن تأتي بفتحة وهي ألف صغيرة بعد الألف وتقول: منع من ظهورها التعذر، فكيف يمكن للألف الكبرى أن تجتمع مع ألف أخرى.

وإذا عجزت عن الجمع بين ألفين أو فتحتين طويلتين فكيف الجمع بين فتحات ثلاث: فتحتان طويلتان وفتحة قصيرة.

لأن علامة التأنيث في تصور أصحاب المذهب الأول ستكون على الشكل التالي:

(صحر + َا+ا)

فالراء من (صحراء) في هذا التصور متحركة بالفتحة وبعدها الألف الأولى وبعد الألف الأولى الألف الثانية.

واللغة لا يقع فيها هذا التركيب: (َ ا ا)، فتحة صغرى + فتحة كبرى + فتحة كبرى. بل لا يقع فيها هذا التركيب (َ ا).

فإذا كان الحرف لا يتحرك بحركتين فكيف يتحرك بثلاث حركات؟!.

الفصل الثاني

من قضايا التكسير والتصغير

ويشتمل على تمهيد وخمسة مباحث

التمهيد

التكسير والتصغير من واد واحد

التكسير والتصغير من واد واحد كما قال سيبويه[1]؛ لأنهما يشتركان في كثير من القضايا، وخاصة المتعلقة بما كان على أربعة أحرف أو خمسة.

وقد بين سيبويه العلاقة بين التصغير والتكسير بقوله: ((واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسره للجمع في التحرك والسكون، ويكون ثالثه حرف اللين، كما أنك إذا كسرته للجمع كان ثالثه حرف اللين، إلا أن ثالث الجمع ألف وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح.

وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف، يكون في مثل حاله لو كسرته للجمع، ويكون خامسه ياء قبلها حرف مكسور كما يكون ذلك لو كسرته للجمع، ويكون ثالثه حرف لين كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين، غير

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣.

أن ثالثه في الجمع ألف وثالثه في التصغير ياء، وأوله في الجمع مفتوح وفي التصغير مضموم.

وإنما ذلك لأنك تكسر الاسم في التحقير كما تكسره في الجمع، فأردوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع))[1].

(١) المرجع السابق ٣/٤١٦-٤١٧.

من جموع الكثرة فعائل، ويجمع عليه كل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره، سواء كان مختوماً بتاء أو مجرداً منها.

قال ابن مالك:

وبفعائل أجمعن فعاله وشبهه ذا تاءٍ أو مزاله

ويجمع على هذا الوزن خمسة أوزان بتاء وخمسة بلا تاء.

فالتي بالتاء هي: (فَعالة) نحو: سحابة وسحائب، و(فِعالة) نحو: رسالة ورسائل، وفُعالة نحو: ذؤابة وذوائب، وفَعولة نحو: حمولة وحمائل، وفَعيلة نحو: صحيفة وصحائف.

والتي بلا تاء هي: فِعال نحو: شمال وشمائل، وفَعال نحو: شمال وشمائل، وفُعال نحو: عقاب وعقائب، وفعول نحو: عجوز وعجائز، وفعيل نحو: سعيد -علم امرأة- وسعائد[1].

(١) شرح المرادي ٥/٦٦.

والصرفيون يذكرون هذا الوزن -أي: (فعائل)- تحت باب (إبدال الواو والياء همزة) أي: تحويل الواو والياء إلى همزة.

يقول ابن هشام -عند حديثه عن تحول الواو والياء إلى همزة، عندما ذكر المسائل التي يقع فيها إبدال الواو والياء همزة-: ((الثالثة: أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت مدة زائدة في الواحد نحو: عجائز وصحائف... ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف في نحو: قلادة وقلائد ورسالة ورسائل))(1).

فالصرفيون يتصورون أن الألف التي في عجائز وصحائف ورسائل هي ألف الجمع أو علامة الجمع.

فهي في تصور الصرفيين على النحو التالي:

صحيفة ←—— صحايف

عجوز ←—— عجاوز

رسالة ←—— رسائل

---

(1) أوضح المسالك ٤/٣٧٤.

وهنا نتساءل:

١- هل يأتي المد بعد المد، أي: المد الذي في المفرد بعد المد المتصور في الجمع؟

٢- هل الياء التي في الجمع هي الياء التي في المفرد؟

٣- هل الواو التي في الجمع هي الواو التي في المفرد؟.

ونجيب على هذه الأسئلة بما يلي:

١- المد لا يأتي بعد مد؛ لأنه حركة والحركة لا تتلوها حركة.

٢- الياء التي في الجمع -أو الياء المفترضة- ليست هي الياء التي في المفرد؛ لأن الياء التي في الجمع ياء صامتة (حرفية)، والياء التي في المفرد ياء صائتة (حركة، كسرة مشبعة)، والحرف والحركة لا يحل أحدهما محل الآخر.

٣- الواو التي في الجمع -أو الواو المفترضة- ليست هي الواو التي في المفرد؛ لأن الواو التي في الجمع واو صامتة (حرفية)، والواو التي في المفرد واو صائتة (حركة، ضمة مشبعة)، والحرف والحركة لا يحل أحدهما محل الآخر.

وإذا كان تصور الصرفيين لا يمكن وقوعه في اللغة فكيف وجدت الهمزة التي في فعائل؟ وأين ذهب المد الذي في المفرد؟ وما علامة الجمع؟

إن المد الذي في المفرد قد تحول إلى مد في الجمع، فالكسرة المشبعة التي في (صحيفة) قد تحولت إلى فتحة مشبعة في (صحائف).

والضمة المشبعة في (عجوز) قد تحولت إلى فتحة مشبعة في (عجائز).

والفتحة المشبعة التي في (رسالة) هي الفتحة المشبعة التي في (رسائل).

والهمزة التي في (فعائل) قد زيدت للدلالة على الجمع، وهذا يعني أن لجمع التكسير الذي على صيغة منتهى الجموع علامتين في اللغة العربية، هما: الألف أو (الفتحة المشبعة)، والهمزة. كما في (فعائل).

فالهمزة علامة لجمع الاسم الذي تكون عينه متحركة بمد أو حركة مشبعة، والفتحة علامة لجمع الاسم الذي تكون عينه غير متحركة بمد.

والعلـة في ذلـك أن علامـة الجمـع تـأتي بعـد العـين أو هـي حركـة العين، فـإذا كـانت العـين متحركـة فـإن علامـة الجمـع -وهـي الألـف- لا يمكـن أن تـأتي بعـد حركـة العـين، فاختـارت العـرب حرفـاً آخـر مـن حـروف الزيـادة ليكـون علامـة للجمـع، فكـان اختيارهـا للهمـزة كمـا في (فعـائل).

وهـذا الشـكل يبـين علاقـة المفـرد بـالجمع في وزن فعـائل:

١-

المفرد	ص	َ	ح	ي			ف	َ	ة
الجمع	ص	َ	ح	ا	ء	ِ	ف		

٢-

المفرد	ع	َ	ج	و			ز
الجمع	ع	َ	ج	ا	ء	ِ	ز

٣-

المفرد	ر	ِ	س	ا			ل	ة
الجمع	ر	َ	س	ا	ء	ِ	ل	

فالصوت الذي ليس له مقابل في المفرد هو الصوت الذي زيد للدلالة على الجمع، وإذا قابلنا بين أصوات المفرد والجمع نجد أن صوت الهمزة ليس له مقابل، وهذا يعني أنه زيد للدلالة على الجمع.

ويتضح ذلك جلياً إذا قارنا بين المفرد والجمع في نحو: مسجد ومساجد؛ إذ يكون على الشكل التالي:

المفرد	م	َ	س		ج	ِ	د
الجمع	م	َ	س	ا	ج	ِ	د

فألف الجمع التي في مساجد ليس لها مقابل في مسجد؛ لأنها زيدت للدلالة على الجمع، هذا هو ما حصل للهمزة في (فعائل).

فكان ينبغي ألاّ يجعل وزن (فعائل) ضمن أبواب الإبدال والإعلال؛ لأنه ليس فيه إبدال ولا إعلال، إلاّ إذا نظرنا إلى التبادل بين الحركات الطوال.

وإنما كان ينبغي أن يجعل ضمن أبواب الزيادة، فيقال: تزاد الهمزة للدلالة على الجمع، كما في فعيلة وفعائل، مثل: صحيفة وصحائف.

المبحث الثاني

تكسير ما كان على خمسة أحرف وتصغيره

الاسم الذي على خمسة أحرف -عند تكسيره وتصغيره- يحذف منه حرف ليكون على أربعة أحرف. فيكسر ويصغر كما يكسر ويصغر الرباعي، إلاّ إذا كان قبل آخره مد فإنه لا يحذف.

قال الصيمري -مبينا تكسير ما كان على خمسة أحرف-: ((إذا كان الاسم على خمسة أحرف حذفت منه حرفاً ليصير على أربعة أحرف ثم تجمعه على قياس الرباعي، فتقول في جمع سفرجل: سفارج، وفي فرزدق: فرازد))[1].

ثم بين أنه يعوض عن الحرف المحذوف بزيادة ياء قبل الآخر، إذ قال: ((ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل آخر الكلمة، تقول: سفاريج وفرازيد))[2].

ثم بين أنه إذا كان قبل آخره مد لا يحذف منه شيء، فقال: ((فإن كان رابعه حرف مد ولين لم تحذف منه

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٦٧٦.

(٢) المرجع السابق ٢/٦٧٦.

شيئاً، كقولك: قنديل وقناديل ، وكردوس وكراديس ، وهملاج وهماليج ، ومفتاح ومفاتيح))[1].

وعلل لعدم حذف المد بقوله: ((وإنما لم تحذف منه شيئاً لأنك كنت تعوض فيما ليس فيه شيء من هذه الحروف، فإذا وجد منها شيء في موضع العوض لزم ألاّ يحذف))[2].

فالعلة عنده هي وجود المد في مكان العوض.

ثم علل لتصغير الخماسي بمثل تعليله لتكسيره وقاس التصغير على التكسير، إذ قال: ((اعلم أن ما كان على خمسة أحرف فصاعدا حذفت منه حتى يصير على أربعة، فيجري على قياس الجمع، كقولك في تصغير سفرجل: سفيرج، وفي فرزدق: فريزد، وفي خدرنق: خدير ن، كما قلت في الجمع: سفارج وفرازد وخدارن))[3].

---

(١) التبصرة والتذكرة ٦٧٦.

(٢) المرجع السابق ٦٧٧/٣.

(٣) المرجع السابق ٦٩٢/٢.

ثم بين أنه يجوز أن يعوض عن المحذوف بزيادة ياء قبل الآخر، إذ قال: ((ولك أن تعوض هاهنا من المحذوف ياء قبل آخره كما عوضت ذلك في باب الجمع، فتقول: سفيريج وفريزيد وخديرين، كما قلت هناك: سفاريج وفرازيد وخدارين))[1].

ثم بين أنه إذا كان قبل الآخر مد لا يحذف من الاسم شيء، إذ قال: ((فإن كان شيء من هذه الأسماء رابعه حرف مد ولين، لم تحذف منه في التصغير شيئاً، وقلبت الواو والألف ياء كما فعلت ذلك في الجمع، كقولك في تصغير سرداح: سريديح، وفي صندوق: صنيديق، وفي دهليز: دهيليز))[2].

وعلل لعدم حذف المد بقوله: ((وإنما لم تحذف مما رابعه حرف مد ولين، لأنك كنت تعوض فيما ليس فيه شيء من هذه الحروف، فإذا وجدته كان

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٦٩٢

(٢) المرجع السابق ٢/٦٩٢.

أحق بالثبات))[1].

وهو تعليل مثل تعليل جمع التكسير.

ولم يبين الصرفيون سبب عدم حذف المد إذا كان قبل الآخر في تكسير وتصغير ما عُدّ خماسياً نحو: عصفور وقنديل ومفتاح. ولم يبينوا لماذا زيد المد عوضا عن المحذوف في نحو تصغير وتكسير منطلق وسفرجل.

وإذا أردنا أن نعرف سبب عدم حذف المد الذي قبل الآخر من نحو تصغير وتكسير عصفور وقنديل ومفتاح، لوجدنا أن السبب هو أن المد حركة وليس حرفاً، وأن ما عدّ على خمسة أحرف ليس على خمسة أحرف، وإنما هو على أربعة أحرف؛ لأن المد هو حركة الحرف الذي قبله، وليس الحرف الذي قبل المد متحركاً بحركة تجانس المد كما تصور الصرفيون. وإنما الحرف الذي قبل المد متحرك بالمد، والمد حركة الحرف الذي قبله. فواو المد (أو الضمة المشبعة) في عصفور هي حركة الفاء، وياء المد (أو الكسرة المشبعة)

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٦٩٢.

في قنديل هي حركة الدال، وألف المد (أو الفتحة المشبعة) في مفتاح هي حركة التاء.

فعند التكسير أو التصغير لا تحذف الحركة، وإنما تحول إلى حركة أخرى أو تبقى من غير تغيير.

فعند تكسير عصفور نقول: عصافير، وذلك بتحويل حركة الفاء من عصفور -وهي الضمة المشبعة- إلى كسرة مشبعة في الجمع. ونقول في تكسير قنديل: قناديل، وذلك بإبقاء حركة الدال -وهي الكسرة المشبعة- على حالها من غير تغيير. ونقول في تكسير مفتاح: مفاتيح، وذلك بتحويل حركة التاء -وهي الفتحة المشبعة- إلى كسرة مشبعة في الجمع.

ونقول في التصغير مثل ما قلنا في التكسير.

إذ نقول في تصغير عصفور: عصيفير، وذلك بتحويل حركة الفاء من عصفور -وهي الضمة المشبعة- إلى كسرة مشبعة في التصغير. ونقول في تصغير قنديل: قنيديل، وذلك بإبقاء حركة الدال -وهي الكسرة المشبعة- على حالها من غير تغيير. ونقول في تصغير مفتاح: مفيتيح، بتحويل حركة التاء -وهي الضمة المشبعة- إلى كسرة مشبعة.

فما عد خماسياً وقبل آخره مد هو رباعي؛ لأن المد ليس بحرف، وإنما هو حركة مشبعة.

فالفرق بين: (فعيعل) و(فعيعيل) هو في طول حركة الحرف الذي قبل الآخر، وقصرها؛ إذ تكون الحركة في (فعيعِل) قصيرة، وفي (فعيعيل) طويلة.

وهذا الشكل يوضح ذلك:

ف	ُ	ع	َ	ي	ع	ِ	ل
ف	ُ	ع	َ	ي	ع	ي	ل

فلو نظرنا إلى عدد الأصوات في الكلمتين لوجدنا متساوية، ولا فرق بينهما إلا في حركة الحرف الذي قبل الآخر؛ إذ تكون في (فعيعِل) كسرة صغيرة، وفي (فعيعيل) كسرة كبرى أو مشبعة.

ولذلك فإن بعض العرب يمد الكسرة من (فعيعِل) فيقول: فعيعيل، مثل تصغير خاتم على خويتم وخويتيم[1].

---

(١) الكتاب ٣/٤٢٥.

فهو في هـذه الحالـة لم يـزد في خويتـم يـاء قبـل الآخـر، وإنما مـد الكسرة التي بعـد التـاء مـن خويتـم فقـال: خويتيـم.

وأمـا المـد الـذي يكـون عوضـا عـن المحـذوف في نحـو تكسير وتصغـير منطلـق وسـفرجل، إذ يقـال فيهمـا: مطـالق وسـفارج، ومطـاليق وسـفاريج في حـال الجمـع، ومطيلـق وسـفيرج، ومطيليـق وسـفيريج في حالـة التصغـير:

فهـو ليـس زيـادة جديـدة أو طارئـة علـى المكسـر أو المصغـر، وإنما الحـاصل هـو مـد الكسـرة الـتي قبـل الآخـر في التكسـير والتصغـير.

فـالفرق بـين مطـالق ومطـاليق هـو في كـون الحركـة الـتي قبل الآخـر قصـيرة مـع مطـالق وطويلـة مـع مطـاليق، وذلـك بمـد حركـة الـلام مـن مطـالق حتـى أصبحـت كسـرة طويلـة، فقيـل: مطـاليق.

ويقـال مثلـه في سـفارج وسـفاريج.

ويقـال في التصغير مثـل مـا قيـل في التكسـير، فـالفرق بـين مطيلـق ومطيليـق هـو في طـول الحركـة الـتي قبـل الآخـر وقصرهـا؛ فالحركـة في مطيلـق قصيرة، وفي مطيليـق طويلـة.

فالفرق بين فعالل وفعاليل هو في طول الحركة التي قبل الآخر وقصرها، فالكسرة في فعالل قصيرة وفي فعاليل طويلة؛ ولذلك نجد من العرب من يمد الكسرة التي قبل الآخر من فعالل حتى تصبح طويلة، فيقول: فعاليل. مثل تكسير خاتم على خواتم وخواتيم[1].

فالفرق بين خواتم وخواتيم هو في طول كسرة التاء وقصرها؛ إذ تكون قصيرة في خواتم وطويلة في خواتيم. فالعرب لم تزد ياء بعد التاء من خواتم إذا قالت: خواتيم، وإنما مدت الكسرة التي بعد التاء من خواتم فقالت: خواتيم.

فالفرق بين فعالل وفعاليل هو في طول الحركة وقصرها فقط.

وهذا الشكل يوضح ذلك:

ف	َ	ع	ا	ل	ِ	ل
ف	َ	ع	ا	ل	ي	ل

---

(١) الكتاب ٣/٤٢٥.

فالأصوات متساوية في العدد والترتيب، ولا فرق بينها إلا أن حركة الحرف الذي قبل الآخر في الكلمة الأولى كسرة قصيرة، وحركته في الكلمة الثانية كسرة طويلة.

المبحث الثالث

المستثنى

من كسر ما بعد ياء التصغير

التغيير الذي يطرأ على الاسم عند تصغيره هو ضم الحرف الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ساكنة بعد الحرف الثاني، هذا إذا كان الاسم ثلاثياً. ويكسر ما بعد الياء إذا كان الاسم رباعيا.

ويستثني الصرفيون من كسر ما بعد الياء إذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة هذه المسائل:

١- ما قبل علامة التأنيث وهي التاء والألف، نحو: طلحة وسكرى؛ إذ يقال فيهما: طليحة وسكيرى.

وقد علل النحويون لعدم الكسر بقولهم: ((لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث، ومحافظة على بقاء الألف))[1].

٢- ما قبل مدة التأنيث في نحو: حمراء؛ إذ يقال: حميراء.

وقد علل النحويون سبب الفتح بأنه ((المحافظة

---

(١) شرح المرادي ٥/٩٧.

على سلامة الألف))[1].

٣- ما قبل ألف (أفعال) نحو: أجمال؛ إذ يقال فيه: أجيمال.

وعلل النحويون سبب الفتح أو عدم الكسر بأنه للمحافظة على بقاء الألف التي في الجمع[2].

٤- ما كان قبل ألف (فعلان) نحو: سكران، مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين، مثل: غضبان وعطشان؛ إذ يقال فيهما: غضيبان وعطيشان، فإن جمع (فعلان) ونحوه على فعالين، صغر على فعيلين نحو: سرحان وسريحين[3].

٥- ما قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث، والمراد به عجز[4] المركب نحو: بعلبك؛ إذ يقال فيه بعيلبك.

---

(١) المرجع السابق ٥/٩٨.

(٢) شرح المرادي ٥/٩٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٥/١٠٠، التعريف بفن التصريف ص ١٦، والقول الفصل ص ٤٨.

(٤) التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٢٢.

وقد ذكر ابن مالك الأربع الأول بقوله:

لتلو يا التصغير من قبل علم　　تأنيث أو مدته الفتح انحتم

كذاك ما مدة أفعال سبق　　أو مد سكران وما به التحق

وقبل مناقشة هذه المسائل نلاحظ ما يلي:

أولاً: أن هذه المسائل فيها زوائد في نية الانفصال، أي: أن التصغير وقع في الاسم قبل هذه الزوائد؛ لأن الأسماء التي جاءت في هذه المسائل ثلاثية، والذي يكسر ما قبل آخره هو ما كان على أربعة.

ثانياً: تصور الصرفيين أن حروف المد مسبوقة بحركات مجانسة، أو أن الحرف الذي قبل المد متحرك بحركة تشبه المد. وهذا هو سبب تصور أن هذه المسائل لم تطرد فيها قاعدة التصغير.

وسنناقش هذه المسائل واحدة واحدة.

١- فنقول في المسألة الأولى: إن تصغير طلحة هو طليحَة.

ولم تكسر الحاء لأن التاء في نية الانفصال، أو: لأن التصغير وقع على ما قبل التاء وهو طلح، ثم زيدت التاء

فهذا الاسم ثلاثي وقع عليه التصغير كما يقع على الأسماء الثلاثية. فالتصغير وقع على (حمر) فقيل (حمير) ثم زيدت عليه العلامة فقيل: حميراء، زيدت بعد التصغير أو التصغير وقع على ما قبلها، وبقيت هي بلا تغيير.

٣- ويقال في ما قبل ألف (أفعال) مثل ما قيل فيما قبل ألف التأنيث؛ إذ إن ما قبل ألف (أفعال) متحرك بهذه الألف. فإذا قلنا: أجمال فإن الألف هي حركة الميم وهي علامة الجمع.

فلا يكسر الميم؛ لأنه متحرك بالألف، ولو حصل تغيير لحصل للألف نفسها، وليس للميم. فيمكن أن تتحول هذه الألف -أي: الفتحة المشبعة- إلى ضمة مشبعة فيقال: أجيمول. ويمكن أن تتحول هذه الفتحة المشبعة إلى كسرة مشبعة، فيقال: أجيميل.

هذه هي الوجوه المحتملة لتغيير الفتحة المشبعة أي حركة الميم. ولكن لا يقال كسر ما قبل الألف أو ضم، وإنما التغيير يحصل للحركة، فإذا قلنا: أجيمال، فالميم متحركة بالفتحة المشبعة، وإذا قلنا: أجيمول فالميم متحركة بالضمة المشبعة، وإذا قلنا: أجيميل فالميم متحركة بالكسرة

المشبعة. فما قبل المد ليس متحركاً بحركة تشبه المد، وإنما هو متحرك بالمد الذي بعده، فإن حصل شيء من التغيير للحركات حصل للمد؛ لأنه هو الحركة التي بعد الحرف.

٤- ونقول في (فعلان) نحو: سكران مثل ما قيل في (أفعال)؛ إذ إن ما قبل الألف من سكران ليس متحركاً بحركة مناسبة للألف، بل الراء من سكران متحركة بالألف (أو الفتحة المشبعة). فإن حصل تغيير يحصل للفتحة المشبعة نفسها، فيقال في سكران: سكيران؛ لأن التصغير وقع على ما قبل الألف والنون، أي: (سكر)، فهو اسم ثلاثي. والزيادة وقعت بعد التصغير أو التصغير وقع على ما قبل الزيادة. فهذه الزيادة في نية الانفصال، فما قبل الألف لا يكسر ولا يضم، وإذا حصل تغيير فإنما يحصل للألف، وهذا التغيير محصور في انقلاب الألف -أو الفتحة المشبعة- إلى ضمة مشبعة نحو: سكيرون، أو كسرة مشبعة نحو: سكيرين.

ولكن الاستعمال جاء بـ (سكيران)، أي: أن الألف بقيت بلا تغيير، وإذا حصل لها تغيير فإنما يكون بتحويلها

إلى كسرة مشبعة مثل: سلطان وسليطين، وسرحان وسريحين. فالحاصل في سريحين أن ما قبل الألف -وهو الحاء- لم يكسر، وإنما الذي تغير هو الألف (الفتحة المشبعة) نفسها، تحولت الفتحة المشبعة إلى كسرة مشبعة فقيل: سريحين، وهذا ما ورد به الاستعمال.

فالتفريق بين فعيلان وفعيلين ليس بسبب كسر ما قبل الألف؛ لأن ما قبل الألف لا يكسر، وإنما سبب ذلك هو تحول الألف إلى ياء مد، ولا يفرق بينهما إلا الاستعمال اللغوي، فإذا استعملت العرب فعيلان نستعمل فعيلان، وإن استعملت فعيلين نستعمل فعيلين.

وقد وضع العلماء بعض الضوابط، وهي: أن ما كان جمعه على فعالين فيصغر على فعيلين، أي يقاس التصغير على التكسير.

٥- وأما في نحو: بعلبك فيقال في تصغيرها بعيلَبك، ولم تكسر الحرف الرابع؛ لأن التصغير وقع في صدر هذا المركب، وهو (بعل) فقيل: بعيل. فالعجز من المركب ينظر إليه على أنه منفصل، والتصغير وقع على الصدر وهو (بعل) فصغر على أصل تصغير الثلاثي، والثلاثي لا يكسر ثالثه.

المبحث الرابع

تصغير ما ختم بشيء قدر انفصاله

المبحث الرابع

تصغير ما ختم بشيء قدر انفصاله

الاسم إذا جاوز أربعة أحرف فإنه يحذف منه ما زاد على أربعة حتى لا تختل صيغة التصغير.

ويستثنى من هذا الحذف زيادة لا تخل ببنية التصغير؛ لأن هذه الزيادة تعد منفصلة، أي: تنزل منزلة كلمة كاملة(1).

وهذه الزيادة التي لا تخل ببنية الاسم الذي يراد تصغيره هي:

١- ألف التأنيث الممدودة، مثل: حمراء؛ إذ يقال في تصغيرها: حميراء.

٢- تاء التأنيث مثل: شجرة وثعلبة؛ إذ يقال في تصغيرهما: شجيرة وثعيلبة.

٣- الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف، مثل: زعفران؛ إذ يقال في تصغيره: زعيفران.

٤- ياء النسب، مثل: عبقري وحنظلي؛ إذ يقال في تصغيرهما: عبيقري وحنيظلي.

---

(1) ينظر: شرح المرادي ١٠١/٥ ، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٢٢٨، والتعريف بفن التصريف ص ١٩.

٥- عجز المركب المزجي والإضافي والعددي، مثل: بعلبك وعبد الله وخمسة عشر؛ إذ يقال في تصغيرها: بعيلبك، وعبيد الله وخميسة عشر.

٦- علامة التثنية والجمع الصحيح، مثل: مسلمان ومسلمون ومسلمات؛ إذ يقال في تصغيرها: مسيلمان ومسيلمون ومسيلمات.

وقد وقع خلاف بين المبرد وسيبويه في تصغير ماختم بألف التأنيث الممدودة في نحو: براكاء وقريثاء وحروراء، أي: الاسم المختوم بهمزة التأنيث إذا كان ثالثه حرف مد:

فسيبويه يعتد بالهمزة، ويرى أنها جزء لا ينفصل من الاسم، ولذلك يحذف المد الثالث، فيقول: بريْكاء وقريثاء وحريراء.

والمبرد لا يعتد بهمزة التأنيث، ويرى أن التصغير قد وقع فيما قبلها، فلا يحذف المد الثالث، فيقول: بريّكاء، وقريّثاء وحريّراء.

وكذلك يختلفان في تصغير المثنى وجمع الصحيح إذا كان ثالثه مداً نحو: ظريفان وظريفون وظريفات، إذا سمي به:

فالمبرد لا يفرق بين العلم وغير العلم.

وسيبويه يفرق بين العلم وغير العلم، فيرى حذف المد مع العلم وإبقاءه مع غير العلم.

وهذا هو رأي سيبويه في هاتين المسألتين، يقول: ((وإذا حقرت بروكاء أو جلولاء قلت: بريكاء وجليلاء؛ لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلة الهاء وهي زائدة من نفس الحرف كألف التأنيث. فلما لم يجدوا سبيلا إلى حذفها -لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة، وكانت من نفس الحرف- صارت بمنزلة كاف مُبارَك، وراء عذافر، وصارت الواو كالألف التي في موضع الواو والياء التي تكون موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك؛ لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث))[1].

فسيبويه قاس المد الثالث في الاسم المختوم بهمزة التأنيث على المد الموجود في نحو: مبارك وعذافر.

---

(١) الكتاب ٣/٤٤١.

وقال: ((وإذا حقرت ظريفين غير اسم رجل أو ظريفات أو دجاجات قلت: ظريِّفون وظريِّفات ودجيّجات، من قبل أن الياء والواو والنون لم يكسر الواحد عليهن كما كسر على ألفي جلولاء، ولكنك إنما تلحق هذه الزوائد بعدما تكسر الاسم في التحقير للجمع وتخرجهن إذا لم ترد الجمع، كما أنك إذا قلت: ظريفون فإنما ألحقته اسما بعدما فرغ من بنائه وتخرجهما إذا لم ترد معنى الجمع كما تفعل ذلك بياءي الإضافة وكذلك هنا، فلما كان ذلك كذلك شبهوه بهاء التأنيث وكذلك التثنية تقول: ظريّفان.

وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثليثون و لم يثقل، شبهها بواو جلولاء؛ لأن ثلاثا لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من عشرين. ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة، فلما كانت الزيادة لا تفارق شبهت بألفي جلولاء، ولو سميت رجلا: جدارين ثم حقرته لقلت: جديران و لم تثقل؛ لأنك لست تريد معنى التثنية

وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث.

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات خففت، فإن سميت رجلا بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير؛ لأنه حينئذ بمنزلة درابَ جِرْدَ والهاء بمنزلة جِرْدَ والاسم بمنزلة دَرابَ. وإنما تحقر ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فدجاجة كدَرابَ جِرْدَ ودجاجتين كدَرابَ جِرْدَيْنِ))[1].

فسيبويه قاس الجمع والمثنى إذا سمي به على ألفاظ العقود، وقاس ألفاظ العقود على نحو جلولاء، وقاس نحو: جلولاء على مبارك وعذافر.

وهذا هو رأي المبرد، إذ يقول: ((واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بروكاء وبراكاء وخراسان: بريْكاء وخريسان فيحذف ألف خراسان الأولى وواو بروكاء، كما يحذف ألف مبارك. وليس هذا بصواب ولا قياس،

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٢-٤٤٣.

وإنما القياس ألاّ يحذف شيئا؛ لأنك لست تجعل ألفي التأنيث ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم، ونحن ذاكرون احتجاجه والاحتجاج عليه إن شاء الله.

حجته أنه يقول: إذا وقعت الألف ثانية في موضع ألف مبارك حذفت لكثرة العدد، وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه، وهما كهاء التأنيث في اللزوم، وليستا بمنزلتهما في أنهما كاسم ضم إلى اسم فتحقر الصدر وتترك ما بعده، ولكنهما بمنزلة ما هو من الاسم.

فيقال له: إن كانتا بمنزلة ما هو من الاسم وجب عليك ألا تحقر ما هما فيه إذا كان على ستة أحرف بهما.

وإن كانتا بمنزلة شيء ضم إلى الصدر وجب أن يحقر ما قبلهما كما تفعل ذلك بما قبل الهاء، ثم تأتي بهما كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل: حضرموت ومعديكرب، وكذلك حكم ألف التأنيث وياء النسب كهاء التأنيث، ألا ترى أنك تقول في زعفران: زعيفران، فلو كانت الألف والنون كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالاً، ولكنك تقول في خنفساء: خنيفساء، وفي مدائني: مديْئني، فإنما حق هذا ما ذكرت لك، ألا ترى أن

ما قبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح، وما قبل ألفي التأنيث لا يكون إلا مفتوحاً كما يكون ما قبل الهاء، فهذا بين جداً))[1].

وقال: ((وكان سيبويه يقول في تحقير جدارين إذا أردت التثنية: جديّران، فيحقر جداراً ثم يلحق الألف والنون، فإذا سمي بهما رجل لم يقل إلا: جديْران على ما ذكرت لك، وهذا نقض لجميع أصوله، ويقول في تصغير دجاجتين -اسم رجل-: دجيّجتان فلا يحذف من أجل هاء التأنيث، ويقول دجاجة بمنزلة دَرا بجِرْد في أنه اسم ضم إلى اسم، ودجاجتين بمنزلة دّرابجِردين، والقياس في هذا كله واحد))[2].

وقد أوردنا النصين كاملين لسيبويه والمبرد من كتابيهما لنقارن بينهما، ونرى حجة كل منهما وتعليله.

وبعد أن عرفنا كلام كل منهما حول هاتين المسألتين نلاحظ ما يلي:

---

(١) المقتضب ٢/٢٦٣-٢٦٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٦٥.

١- أن الزوائد كلها في نية الانفصال، أو أن التصغير قد وقع فيما قبل همزة التأنيث وما قبل علامتي التثنية والجمع الصحيح.

٢- أن سيبويه قاس المد الثالث في بروكاء وجلولاء على المد الثالث في مبارك وعذافر، وهذا المد قد وقع مع أربعة أحرف بينما وقع المد الذي في بروكاء وجلولاء مع ثلاثة أحرف؛ لأن المدود حركات مشبعة.

٣- أن صيغ التصغير تقع بلا حذف مع بروكاء وجلولاء، ولا تأتي مع مبارك وعذافر إلا بعد حذف، فلا يقاس ما تأتي منه صيغة التصغير على ما لا تأتي منه صيغة التصغير.

٤- أن المبرد نظر إلى أن همزة التأنيث في نية الانفصال كما هي في نحو: حمراء؛ إذ يقال: حميراء.

٥- أن سيبويه لم يورد نصاً من الاستعمال يدل على حذف المد الثالث في نحو بروكاء والمد الثالث من المثنى والجمع إذا سمي بهما في نحو: جداران وظريفون وطريفات. ولم يقس على المستعمل قبل التسمية.

٦- المبرد قاس المثنى والجمع إذا سمي بهما على

استعمالهما قبل التسمية، أي: قاس غير المستعمل على المستعمل.

٧- أن سيبويه فرق بين المثنى المؤنث والجمع المؤنث إذا سمي بهما؛ إذ يقول في نحو: دجاجات إذا كانت علماً دجيْجات فيخفف الياء، ولكنه يقول في تصغير دجاجتين: دُجَيِّجتين بتثقيل الياء. واللغة لا تفرق بين المثنى والجمع؛ إذ إن التاء التي في المثنى هي التاء التي في الجمع، وهي التاء التي في المفرد، فما يقال في المفرد إذا سمي به يقال في التثنية والجمع مثله؛ لأن التاء في المؤنث واحدة سواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعا، لأن الغرض منها هو الدلالة على التأنيث، ولم يورد سيبويه نصاً يظهر فيه التفريق بين المثنى والجمع المؤنث إذا سمي بهما.

٨- إن تصغير بروكاء وجلولاء على رأي سيبويه يجعلها تشتبه بتصغير ما كان على وزن فعلاء.

وأما على رأي المبرد فيجعلها على وزن يميزها عن غيرها.

٩- وإذا نظرنا في استعمال العرب فإننا نجد أن الاسم الذي يقع فيه المد ثالثاً ويتكون من أربعة أحرف،

فإن ياء التصغير تشدد. وهذا يؤيد قول المبرد، كقول الشاعر وهو رجل من الأنصار(١):

إن ترينا قليّلين كما ذيـ ـد عن المجربين ذود صحاح

وقول الآخر:

قد شربت إلا دهيدهينا قليّصات وأبيكرينا(٢)

والشاهد في البيت الأول هو تصغير قليلين على قليّلين، فقليل مثل بروك وجلول من بروكاء وجلولاء.

والشاهد في البيت الثاني هو قليصات؛ إذ صغر الشاعر ما قبل علامة التأنيث وهو قلوص على قليّص.

ولكن هل ما حصل للمد في تصغير نحو: بروكاء وظريفون - هو حذف كما هو رأي سيبويه، أو إبقاء وإدغام كما هو في رأي المبرد؟

إننا إذ تأملنا تصغير هذه الأسماء نجد أن ياء التصغير مشددة، وهذا ما يريده المبرد، أو غير مشددة وهذا ما يريده

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٢.

(٢) ٣/٤٩٤.

سيبويه. وإذا علمنا أن المدود هي حركات الحروف التي قبلها، وأن الأصوات لا يدخل بعضها في بعض، فماذا نقول في تصغير هذه الأسماء؟

إن هذا الشكل يبين تصغير بروكاء على رأي سيبويه والمبرد.

الكلمة قبل التصغير	ب	َ	ر	و			ك	ا	ء
رأي سيبويه	ب	ُ	ر	َ	ي		ك	ا	ء
رأي المبرد	ب	ُ	ر	َ	يّ	ِ	ك	ا	ء

إن الحاصل للمد الثالث في رأي سيبويه هو قصر وإبدال؛ إذ قصرت الضمة الطويلة وأبدلت فتحة.

أما الحاصل للمد في قول المبرد فقصر وإبدال؛ إذ قصرت الضمة الطويلة ثم أبدلت فتحة وعوض عن قصرها بتشديد ياء التصغير، ثم زيدت كسرة بعد ياء التصغير من أجل الحرف المشدد.

فالحاصل في المد إذا وقع ثالثا أنه يقصر ويعوض عن قصره بتشديد ياء التصغير، سواء لحقته زيادة أم لم تلحقه؛ كما في كتاب وسلام، ونحوهما.

المبحث الخامس

(شاة) أصلها وتصغيرها

والنسب إليها

اختلف النحويون في النسب إلى شاة على قولين:

الأول: قول سيبويه، وهو: أنك تقول في النسب إلى شاة: شاهيّ.

والثاني: قول أبي الحسن الأخفش، وهو: أنّك تقول في النسب إلى شاة: شوهي[1].

وقد استدل النحويون بالتصغير والتكسير؛ إذ يقال في تصغير شاة: شويهة، وفي تكسيرها: شياه.

ولكن العرب لم تقل في النسب إلى شاة (شاهي ولا شوهي)، مما يجعلنا ننظر في جميع التصاريف المتعلقة بهذه المادة وفي استعملات العرب، لكي نعرف أصل مادة (شاة) وما أصابها من تغيير، وهل هناك صيغ أخرى للجمع والتصغير؟ وهل أصاب الجمع والتصغير تغيير أم لا ؟

إذا نظرنا في قول سيبويه فإننا نجده قد أورد النسب إلى شاء وهو شاوي، ثم بين رأيه في أصل شاة وتصغيرها،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٣٣.

إذ يقول: ((وأمّا الإضافة إلى شاء فشاويّ، كذلك يتكلمون به، قال الشاعر:

فلست بشاوي عليه دمامة إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم

وإن سميت به رجلاً أجريته على القياس، تقول: شائي، وإن شئت قلت: شاويّ، كما قلت عطاويّ.

وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهيّ، ترد ما هو من نفس الحرف وهو الهاء، ألا ترى أنك تقول شويهة، وإنما أردت أن تجعل شاة بمنزلة الأسماء، فلم يوجد شيء هو أولى به مما هو من نفسه، كما هو في التحقير كذلك))[١].

وقال: ((وأما الشاء فإن العرب تقول: فيه شوي، وفي شاة: شويهة، والقول فيه: أن شاءً من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات، ولامها هاء، كما كانت سواسية ليس من لفظ سي، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات، وشاة من بنات الواوات التي هن عينات؛ والدليل على ذلك

(١) الكتاب ٣/٣٦٧.

هذا شُوَيّ، وإنما ذا كامرأة ونسوة، والنسوة ليس من لفظ امرأة ومثل رجل ونفر))[1].

فسيبويه قد أورد شاءً والنسب إليه وهو شائي أو شاوي وتصغيره وهو شُوَيّ.

ولكنه لم يربط بينه وبين شاة، وهما يشتركان في المادة ما عدا تاء التأنيث، بل إنه جعل العلاقة بين شاء وشاة كالعلاقة بين امرأة ونسوة.

وليست العلاقة بينهما كذلك، بل العلاقة بينهما كالعلاقة بين امرئ وامرأة، ولعلّ هذا ما جعله يأخذ لام شاة من التصغير وهو شويهة؛ فيقول في النسب إليها: شاهي، وهذا ما لم تقله العرب.

وإذا نظرنا في مادة (شوه) من المعاجم[2]، فإننا نجد أن شاة قد جاء جمعها على شياه وعلى شاء وعلى شَوِيّ، وقيل: الشويّ اسم جمع للشاة، وقيل: هو جمع لها نحو:

---

(١) المرجع السابق ٣/٤٦٠.

(٢) لسان العرب مادة (شوه) ، وانظر: القاموس المحيط والصحاح للجوهري.

كلب وكليب. وجاء في تصغيرها: شوية، والشاوي صاحب الشاء، قال الشاعر:

ورب خرق نازح فلاته

لا ينفع الشاوي فيه شاته

فلقد تبين من النصوص هذه المواد: شاة ، وشاء ، وشائي ، وشاوي ، وشياه ، وشّوِيّ ، وشُوَيّ ، وشويهة ، وشوية.

وكلها قد وردت فيها نصوص عن العرب، فما هو أصل شاة؟ وما علاقتها بهذه المواد؟.

إننا إذا قارنا بين شاء وشاة، سنجد أنهما يشتركان في الشين والألف، ويختلفان في الهمزة والتاء، وإذا علمنا أن التاء التي في شاة هي تاء التأنيث أو تاء الوحدة، فإن الحرف الأخير من أصل المادة محذوف، فما هو هذا المحذوف؟

لقد ظهر هذا المحذوف في التصاريف مرة همزة كما في شاء، ومرة هاء كما في شويهة، ومرة واواً كما في شاوي، ومرة ياء كما في شويّة.

فأصل هذه المادة أو الحرف المحذوف من شاة محصور أو أحد هذه الأحرف: الهمزة والواو والياء والهاء.

فأي هذه الأحرف هو الأصل؟

إن المقارنة بين التبادل بين هذه الأصوات الأربعة تظهر أن الهمزة هي الصوت الذي يتحول إلى هاء أو واو أو ياء.

أي: أن أصلها: شاءة ، وجمعها: شاء. وهذا ما يعرف عند الصرفيين باسم الجمع، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، مثل: تمرة وتمر، وعنبة وعنب وحمام وحمامة ودجاج ودجاجة.

فشاء مثل حمام وشاءة مثل حمامة، إلا أن الحرف الأخير قد حذف من المفرد أو الواحد فقيل شاة، أي: حذفت الهمزة.

فعلى هذا يكون النسب إلى شاءة بحذف تاء التأنيث والنسب إلى الاسم بعد تجريده منها، فيقال: شائي، أو شاويّ، كما تقول في النسب إلى حمامة حماميّ، وإلى شجرة: شجري.

وهذا أصل المواد أو الكلمات التي وردت بالواو أو الهاء أو الياء.

شاوي: أصلها: شائي، أبدلت الهمزة واواً، فقيل: شاوي.

شياه: أصلها: شياء، أبدلت الهمزة هاء، فقيل: شياه.

شويهة: أصلها: شويئة، أبدلت الهمزة هاء، فقيل: شويهة.

شُوَيّ: أصلها: شويء، حذفت الهمزة، وشددت التي الياء قبلها عوضا عنها، فقيل: شويّ.

شويّة: أصلها: شويئة، حذفت الهمزة وشددت الياء التي قبلها عوضا عنها، فقيل: شويّة.

شَوِيّ: أصله: شويء على وزن فعيل، أبدلت الهمزة ياء وقصرت الكسرة الطويلة التي قبلها وشددت الياء عوضا عن قصر الكسرة، فقيل: شويّ.

وهذه صورتهما:

ش	َ	و	ي	ء
ش	َ	و	ِ	يّ

وبهذا نصل إلى أصل شاة وهو: شاءة، ونكون قد جئنا بما وافق الاستعمال العربي وهو النسب إلى الشاء وهو: شاوي، والنسب إلى واحده شاوي أيضا، كما ينسب إلى شجر وشجرة، فيقال فيهما: شجري.

الفصل الثالث من قضايا الوقف

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول

الوقف على المهموز

تعريف الوقف

الوقف: هو السكون على آخر الكلمة مختاراً[1].

إما لتمام المعنى، وإما من أجل الوزن، كما في الشعر والسجع، وإما من أجل الفواصل كما في القرآن الكريم.

الوقف على المهموز

الهمزة حرف شديد مجهور منفتح يتم النطق به عندما تنطبق فتحة المزمار انطباقا تاماً لا يسمح بمرور الهواء، ثم تنفرج فتحة المزمار فيسمع صوت شديد (انفجاري).

وهذا الحرف أو الصوت يحتاج في إخراجه إلى جهد عضلي كبير؛ ولذلك استثقلت وتعرضت للتغيير أكثر من بقية الحروف، وإذا كان التغيير قد حصل في أثناء وصل الكلام ففي الوقف سيكون التغيير كثيراً.

لذلك فإن العرب قد اختلفت في الوقف على الاسم المهموز، فكانت لها عدة لهجات.

---

(١) شرح الرضي ٢/٢٧١.

والعرب ينقسمون بالنسبة إلى الهمزة إلى قسمين:

أ - أهل التحقيق.

ب- أهل التخفيف.

الوقف عند أهل التحقيق

والهمزة المحققة لا يخلو من أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركاً، فإن كان ما قبلها ساكناً فللعرب أو لأهل التحقيق فيها عدة لهجات:

اللهجة الأولى: وقد بينها سيبويه بقوله: ((أما كل همزة قبلها حرف ساكن، فإنه يلزمها في الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك من الإشمام وروم الحركة ومن إجراء الساكن؛ وذلك قولهم: هو الخبء والخبءْ والخبءْ))[1].

واللهجة الثانية: وقد بينها بقوله: ((واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك

(1) الكتاب ٤/١٧٧.

بيـان الهمـزة، وهـو أبـين لهـا إذا وليـت صوتـا، والسـاكن لا ترفـع لسـانك عنـه بصـوت، لـو رفعـت بصـوت حركتهـن فلمـا كـانت الهمـزة أبعـد الحـروف وأخفاهـا في الوقـف حركـوا مـا قبلهـا ليكـون أبـين لهـا، وذلـك قولهـم: هـو الوَثُـؤْ ، ومـن الوَثِـئْ ورأيـت الوَثَـأْ. وهـو البُطُـؤْ ومـن البُطِـئْ ورأيـت البُطَـأْ. وهـو الـرِّدُؤْ -وتقديرهـا الـرِّدُعْ- ومـن الـرِّدِئْ ورأيـت الـرِّدَأْ، يعـني بـالردء الصـاحب))[1].

<u>اللهجـة الثالثـة</u>: وقـد بينهـا بقولـه: ((وأمـا نـاس مـن بـني تميـم فيقولـون: هـو الـرِّدِئْ،كرهـوا الضمـة بعـد الكسـرة؛ لأنـه ليـس في الكـلام فِعُـل، فتنكبـوا هـذا اللفـظ لاسـتنكار هـذا في كلامهـم، وقـالوا: رأيـت الـرِّدِء ففعلـوا هـذا في النصـب كمـا فعلـوا في الرفـع، أرادوا أن يسـووا بينهمـا، وقـالوا: مـن البُطُـؤْ؛ لأنـه ليـس في الأسمـاء فُعِـل، وقـالوا: رأيـت البُطُـؤْ أرادوا أن يسـووا بينهمـا. ولا أراهـم إذ قـالوا: مـن الـرِّدئ، وهـو البُطُـؤْ إلاّ يتبعونـه الأول، وأرادوا أن يسـووا بينهـن؛ إذْ أجريـن مجـرى

---

(١) الكتـاب ٤/١٧٧.

واحداً، وأتبعوه الأول كما قالوا: رُدٌّ وفِرٌّ))[1].

والللهجة الرابعة: وقد بينها بقوله: ((ومن العرب من يقول: هو الوَثْوْ فيجعلها واواً حرصاً على البيان، ويقول: من الوَثْيْ فيجعلها ياء، ورأيت الوثا يسكن الثاء في الرفع والجر وهو في النصب مثل القفا))[2].

وقد بين الرضي هذه اللهجة بقوله: ((وبعض العرب... يقول: هذا الوَثْو والبُطْوْ والرِّدْوْ، ومررت بالوَثْيْ والبُطْيْ والرِّدْيْ بسكون العين في الجميع، أما في حالة النصب فيقول: رأيت الوثا والبُطا والرِّدا))[3].

واللهجة الخامسة: بينها رضي الدين بقوله: ((وبعضهم ينقل الحركات إلى العين ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها فيقول: هذا البُطو والوَثو والرِّدو، ومررت بالبُطي والوَثي والرِّدي، ورأيت البُطا والوثا

---

(١) الكتاب ٤/١٧٨.

(٢) المرجع السابق ٤/١٧٨.

(٣) شرح الشافية ٢/٣١٢.

والـرِّدا))[1].

والهجـة السادسـة: وقـد بينهـا بقولـه: ((ثـم إن الذيـن تفادوا مع الهمـزة مـن الـوزن المرفـوض مـع عروصـه مـن النـاقلين للحركـة يتفـادون مـن ذلـك مـع قلـب الهمـزة أيضـا فيقولـون: هـذا البُطـو ومـررت بـالبُطو ورأيـت البُطـو، وهـذا الـرِّدي ورأيـت الـردي ومـررت بـالردي، فـألزموا الـواو في الأول والياء في الثـاني))[2].

هذا إذا كان مـا قبلها سـاكنا.

أمـا إذا كـان مـا قبلهـا متحركـاً فـإن لأهـل التحقيـق في الوقـف عليهـا لغتـين، وقـد بينهمـا سيبويه بقولـه: ((وإذا كـان الحـرف قبـل الهمـزة متحركـاً لـزم الهمـزة مـا يلـزم (النِّطَعْ) مـن الإشمـام وإجـراء المجـزوم وروم الحركـة، وكذلـك تلزمهـا هـذه الأشـياء إذا حـرك السـاكن قبلهـا الـذي ذكـرت لـك، وذلـك قولك هـو الخَطَأْ والخَطَأ والخَطأ.

---

(١) شرح الشـافية ٢/٣١٣.

(٢) المرجع السـابق ٢/٣١٣.

ومن العرب من يقول: هذا الكَلَوْ حرصاً على البيان كما قالوا: الوَثْو، ويقول: من الكَلَيْ يجعلها ياء كما قالوا: من الوَثْي، ويقول: رأيت الكلا ورأيت الخبا، وهذا وقف الذين يحققون الهمزة))(1).

وبعد هذا العرض للهجات العرب الذين يحققون في الوقف على الهمزة فإننا سوف نبين كل لهجة، وما أصاب الهمزة من تغيير، فإذا كان ما قبل الهمزة ساكنا فسوف تكون اللهجات على النحو التالي:

فاللهجة الأولى: هي لهجة الوقف على الهمزة بعد حذف حركتها، أي: الوقف عليها كما يوقف على غيرها من الحروف، مثل: الخَبْءْ.

اللهجة الثانية: لهجة النقل.

وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

مثل : الوَثُؤْ　　الوَثِئْ　　الوَثَأْ

البُطُؤْ　　البُطِئْ　　البُطَأْ

---

(1) الكتاب ٤/١٧٨-١٧٩.

الرِّدُءْ   الرِّدِءِ   الـــرِّدَأْ

<u>اللهجة الثالثـة:</u> لهجـة الإتبـاع.

وذلـك بحـذف حـركـة الهمـزة، وتحريـك مـا قبلهـا بحركـة مثل حـركـة الفـاء.

مثل: البُطُـؤْ

الـرِّدِئْ

<u>اللهجـة الرابعـة:</u> لهجـة الإبـدال والتعويـض.

وذلـك أن الهمـزة في حـالتي الرفـع والجـر، تبـدل حرفـا، أي: تبـدل واوا في حالـة الرفـع ويـاء في حالـة الجـر.

مثل: الوَثْو   والوثْـــيْ

أمـا في حالـة النصـب فـإن الهمــزة تحـذف وتمـد الفتحـة الـتي بعدهـا حتـى تصبـح ألفـاً، وهـذا المـد يكـون عوضـا عـن الهمـزة المفتوحـة.

مثل: الوثـا. فأصلهـا: الـوَثْءَ حذفـت الهمـزة ومـدت الفتحة التي بعدهـا حتـى أصبحـت ألفـاً.

وهـذه صورتهمـا:

قبل الحـذف	و	َ	ث	ء	َ
بعد الحـذف	و	َ	ث		ا

اللهجـة الخامسـة: لهجة النقـل والتعويـض.

وذلـك أن حركـة الهمزة نقلـت إلى السـاكن قبلهـا، ثـم حذفت الهمزة ومـدت الحركـة الـتي قبلهـا عوضـا عنهـا.

وهـذه اللهجـة متفرعـة عـن اللهجـة الثانيـة؛ إذ الفـرق بينهـا وبـين اللهجـة الثانيـة هـو حـذف الهمزة ومـد الحركـة الـتي قبلها.

فيمكـن أن يقـال في اللهجـة الثانيـة لهجـة النقـل، ثـم حذفـت الهمـزة الـتي في اللهجـة الثانيـة وعـوض عنهـا بمـد الحركـة الـتي قبلهـا، وهـذه مقارنـة بـين اللهجتـين تبـين العلاقـة بينهمـا:

	الرفع						الجر						النصب					
ل	و	َ	ث	ُ	ء	٥	و	َ	ث	ِ	ء	٥	و	َ	ث	َ	ء	٥
ويـض	و	َ	ث	و		٤	و	َ	ث	ي		٤	و	َ	ث	ا		٤

	الرفع						الجر						النصب					
النقل	ب	ُ	ط	ُ	ء	٥	ب	ُ	ط	ِ	ء	٥	ب	ُ	ط	َ	ء	٥
التعويـض	ب	ُ	ط	و		٤	ب	ُ	ط	ي		٤	ب	ُ	ط	ا		٤

	الرفع						الجر						النصب					
النقل	ر	ِ	د	ُ	ء	٥	ر	ِ	د	ِ	ء	٥	ر	ِ	د	َ	ء	٥
التعويـض	ر	ِ	د	و		٤	ر	ِ	د	ي		٤	ر	ِ	د	ا		٤

فالحـاصل في اللهجـة الخامسـة أنهـا متفرعـة عــن الثانيــة، وذلك بحذف الهمزة مـن الثانيـة ومـد الحركـة الـتي قبلهـا.

اللهجـة السادسـة: لهجـة الاتبـاع والتعويـض:

وهـذه اللهجـة متفرعـة عــن اللهجـة الثالثـة؛ وذلــك أن مـا قبـل الهمـزة عندمـا حركــت بحركــة الفــاء حذفــت الهمــزة ومـدت الحركـة الـتي قبلهـا، وهـذه مقارنـة بـين اللهجتـين الثالثـة والسادسـة.

اللهجة الثالثـة	ب	ُ	ط	ُ	ء	٥
اللهجـة السادسـة	ب	ُ	ط	و		٤

اللهجة الثالثة	ر	ِ	د	ِ	ء	٥
اللهجة السادسة	ر	ِ	د	ي		٤

هذا إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا.

أما إذا كان ما قبل الهمزة متحركاً فإن للمحققين لهجتين:

اللهجة الأولى: هي الوقف على الهمزة بعد حذف حركتها، كالوقف على الحروف الأخرى، أو على أصل الوقف، فنستطيع أن نقول في هذه اللهجة: لهجة الأصل.

واللهجة الثانية: لهجة الإبدال والتعويض.

فالإبدال يكون في حالتي الرفع والجر؛ وذلك بحذف حركة الهمزة وإبدالها واواً في حالة الرفع مثل: الكَلَوْ، وإبدالها ياء في حالة الجر مثل: الكَلَيْ.

والتعويض في حالة النصب؛ إذ حذفت الهمزة ومدت الفتحة التي قبلها حتى أصبحت ألفا مثل الكلا.

هذه هي لهجات العرب الذين يحققون الهمزة.

الوقف عند أهل التخفيف

وأما أهل التخفيف -وهم أهل الحجاز- فقد وصف ابن يعيش وقوفهم على الهمزة بقوله: ((فأما الذين يخففون من أهل الحجاز فإنهم يلزمون الألف على كل حال، فيقولون: هذا الكلا والخطا، ومررت بالكلا والخطا، ورأيت الكلا والخطا؛ لأن الوقف يسكن الهمزة وقبلها مفتوح فقلبت ألفاً، وإذا انضم ما قبلها قلبت واواً، وإذا انكسر قلبت ياء، نحو قولهم في أكمؤ: أكمو، وفي أهنئ: أهني))[1].

هذا إذا كان ما قبلها متحركاً.

أما إذا كان ما قبلها ساكناً فقد وصفها الرضي بقوله: ((فإن كان ما قبلها ساكناً نقلوا حركتها إلى ما قبلها، وحذفوها ثم حذفوا الحركة للوقف نحو: الخبْ والرِّدْ والبُطْ))[2].

---

(١) شرح المفصل ٩/٧٤.

(٢) شرح الشافية ٢/٣١٤.

والحاصل عند الذين يخففون أن ما قبل الهمزة إما أن يكون متحركاً أو ساكناً.

فإن كان متحركاً بالفتحة حذفت الهمزة ومدت الفتحة التي قبلها حتى تصبح ألفاً، مثل: الكلا؛ إذ أصله الكلأ، حذفت الهمزة ومدت الفتحة التي قبلها حتى أصبحت ألفاً فقيل: الكلا. فالألف التي في آخر الكلا ليست بدلاً من الهمزة؛ لأن الهمزة حرف والألف فتحة مشبعة (أي: حركة)، والحركة لا تحل محل الحرف.

وإذا كان ما قبل الهمزة متحركاً بالضمة حذفت الهمزة ومدت الضمة التي قبلها حتى تصبح واواً (أو ضمة مشبعة)، مثل: أكمو، أصلها: أكمؤ، حذفت الهمزة ومدت الضمة التي قبلها فقيل: أكمو.

وإذا كان ما قبلها مكسوراً حذفت الهمزة ومدت الكسرة التي قبلها حتى تصبح ياء مد، مثل: اهني، أصلها: اهنئ، حذفت الهمزة ومدت الكسرة التي قبلها حتى أصبحت ياء مد فقيل: اهني.

وهذه صورها:

الأصل						الفرع				
ك	َ	ل	َ	ء		ك	َ	ل	ا	
ا	َ	ك	م	ُ	ء	ا	َ	ك	م	و
أ	َ	هـ	ن	ِ	ء	أ	َ	هـ	ن	ي

فالحاصل في الهمزة إذا كان ما قبلها متحركاً أنها تحذف وتمد الحركة التي قبلها.

أما إذا كان ما قبلها ساكنا فإنها تحذف ويوقف على ذلك الساكن.

وهذه صورها:

الأصل					الفرع			
خ	َ	ب	ء	٤	خ	َ	ب	٣
ب	ُ	ط	ء	٤	ب	ُ	ط	٣
ر	ِ	د	ء	٤	ر	ِ	د	٣

المبحث الثاني

هاء الوقف

تعريف هاء الوقف

هاء الوقف (أو السكت) هي: هاء تلحق الأفعال المعتلة الآخر التي حذفت لامها وبعض الضمائر والأسماء المبنية بناءً دائما وبعض الحروف.

والغرض من هذه الهاء هو الحفاظ على الحركة، سواء كانت حركة قصيرة أو طويلة، والتعويض عن قصر الحركة الطويلة.

وهذه الهاء تكون في الوقف عند بعض العرب. أي: أن للعرب طريقتين في الوقف:

إحداها: تحافظ على الحركة، وذلك بإلحاق هاء السكت.

والأخرى: تحذف الحركة، أي: تسكن الحرف.

هذا في غير حركة الإعراب.

هاء الوقف التي تلحق الأفعال

وقد بين سيبويه ذلك تحت عنوان (هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف)، إذ قال: ((وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن

لام في حـال الجـزم: ارْمِـه ، ولم يَغْـزُه ، واخشَـهْ ، ولم يقضِـهْ ، ولم يرضَـهْ؛ وذلـك لأنهـم كرهـوا إذهـاب اللامـات والإسـكان جميعـا، فلما كـان ذلـك إخـلال بـالحرف كرهـوا أن يسـكنوا المتحـرك، فهـذا تبيـان أنـه قـد حـذف آخـر هـذه الحـروف. وكذلـك كـل فعـل كـان آخـره يـاءً أو واوًا وإن كـانت اليـاء زائدة؛ لأنها تجري مجرى ما هـو مـن نفس الحـرف.

فـإن كـان بعـد ذلـك كـلام تركـت الهـاء؛ لأنـك إذا لم تقـف تحركـت، وإنمـا كـان السـكون للوقـف، فـإذا لم تقـف استغنيت عنهـا وتركتهـا))(١).

هـذه هـي طريقـة العـرب الذيـن يقفـون بالهـاء، وقـد بـين سـيبويه طريقـة العـرب الذيـن يقفـون بحـذف الحركـة، إذ قـال: ((وقـد يقـول بعـض العـرب: ارمْ في الوقـف، واغـزْ واخـشْ، حدثنـا بذلـك عيسـى بـن عمـر ويونـس. وهـذه أقـل اللغتـين جعلـوا آخـر الكلمـة حيـث وصلـوا إلى التكلـم بهـا بمنزلـة الأواخـر الـتي تحـرك ممـا لم يحـذف منـه شـيء؛ لأن مـن كلامهـم

---

(١) الكتـاب ١٥٩/٤.

أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه))[1].

وقد يفهم من كلام سيبويه أن هذه الهاء جاءت كأنها عوض عن المحذوف من هذه الأفعال.

ويرى سيبويه وجوب إلحاق هاء السكت بالفعل إن بقي على حرفين أحدهما زائد؛ ولذلك ذكر أن العرب الذين يقفون بحذف الحركة يلحقون الهاء في هذا الموضع، إذ يقول: ((وأما لا تقه من وقيت ، وإن تع أعِه من وعيت، فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في اخشْ؛ لأنه مجحف بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: إن تعِ أَعْ، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف، وإنما ذهب من نفس الحرف الأول حرف واحد، وفيه ألف الوصل فهو على ثلاثة أحرف، وهذا على حرفين، وقد ذهب من نفسه حرفان))[2].

---

(١) الكتاب ٤/١٥٩.

(٢) الكتاب ٤/١٦٠.

وهنا يعلل سيبويه بأنه إذا كانت الهاء تلحق ما ذهب منه حرف نحو: اغز، فما ذهب منه حرفان نحو: أع وتق أولى بها مما ذهب منه حرف واحد.

ثم ذكر سيبويه أن من العرب من يكسر العين من فعل الأمر من المعتل المحذوف اللام، إذ قال: ((وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعِهْ من دعوت، فيكسرون العين كأنها كانت في موضع الجزم، توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا: رُدِّ يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير:

بدا لي أن لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا))[1].

وقول العرب: ادعِه بكسر العين ربما يشير إلى لغة أخرى في دعا، أي: أن دعا ربما كان فيها لغتان هما: يدعو

---

(1) المرجع السابق ١/١٦٠.

ويدعي، مثل: نما ينمو وينمي، فلعل من قال: ادعِه كانت لغته: يدعي مثل ينمي، فإن من كانت لغته ينمي يقول: انمِه.

هاء الوقف التي تلحق الأسماء المبنية والحروف

وقد قسم سيبويه ما تلحقه الهاء إلى قسمين: قسم متحرك وقبله ساكن، وقسم متحرك وقبله متحرك، ثم بين أن من العرب من يلحق الهاء ومنهم من يقف بتسكين آخر الكلمة.

وقد ذكر القسم الأول تحت عنوان (هذا ما تلحقه الهاء لتبيين الحركة)، إذ قال: ((فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب ولكنها نون الاثنين والجميع، وكان هذا أجدر أن تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركاً مما لم يحذف من آخره شيء؛ لأن ما قبله مسكن فكرهوا أن يسكن ما قبله، وذلك إخلال به، وذلك: هما ضاربانِهْ وهم مسلمونَهْ وهم قائلونَهْ.

ومثل ذلك: هنَّهْ ، وضربتنّهْ وذهبتنَّه، فعلوا ذلك لما ذكرت لك، ومع ذلك أيضاً أن النون خفية فذلك أيضا مما يؤكد التحريك إذ كان يحرك ما هو أبين منها...

ومثل ذلك: أيْنَهْ، تريد: أين؛ لأنها نون قبلها ساكن، وليست بنون تغير للإعراب، ولكنها مفتوحة على كل حال فأجريت ذلك المجرى.

ومثل ذلك قولهم: ثَمَّهْ؛ لأن في هذا الحرف ما في أين، أنّ ما قبله ساكن وهي خفية كالنون، وهي أشبه الحروف بها في الصوت، فلذلك كانت مثلها في الخفاء... ومثل ذلك قولهم: هلمَّهْ، يريد: هلُمَّ. قال الراجز:

يا أيها الناس ألا هلُمَّهْ

وإنما يريد هلمّ))[1].

ثم بين أن إلحاق الهاء هو لهجة لبعض العرب، وأن بعضهم لا يلحق الهاء، وأن هذه الهاء لا تلحق في درج الكلام، إذ قال: ((وغير هؤلاء من العرب وهم كثير

---

(١) الكتاب ٤/١٦١.

لا يلحقون الهاء في الوقف ولا يبينون الحركة؛ لأنهم لم يحذفوا شيئا يلزم هذا الاسم في كلامهم في هذا الموضع كما فعلوا ذلك في بنات الياء والواو.

وجميع هذا إذا كان بعده كلام ذهبت منه الهاء؛ لأنه قد استغني عنها، وإنما احتاج إليها في الوقف لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده))[1].

ثم أخذ بعد ذلك يسرد الأمثلة التي تلحقها هاء السكت فقال: ((ومثل ما ذكرت لك قول العرب: إنَّهْ وهم يريدون إنّ، ومعناه أجل. وقال:

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنَّه

ومثل نون الجميع قولهم: اعلمنَّهْ؛ لأنها نون زائدة وليست بحرف إعراب وقبلها حرف ساكن فصار هذا الحرف بمنزلة هنّ، وقالوا في الوقف: كيفَهْ، وليتَهْ، ولعلَّهْ، في كيف وليت ولعلّ، لما لم يكن حرفا يتصرف للإعراب وكان ما قبلها ساكنا جعلوها بمنزلة ما ذكرنا.

---

(١) المرجع السابق ٤/١٦٢.

وزعم الخليل أنهم يقولون: انطلقتُهْ، يريدون: انطلقت؛ لأنها ليست بتاء إعراب وما قبلها ساكن.

ومما أجري مجرى مسلمونَهْ علامة المضمر التي هي ياء وقبلها ألف أو ياء؛ لأنها جمعت أنها خفية وأن قبلها ساكن، فأجريت مجرى مسلمانِهْ ومسلمونَهْ ونعلينِهْ، وذلك قولك: غلامايَهْ وغلاميَّهْ وعصايَهْ وبشرايَهْ وقاضيَّهْ))[1].

ونلاحظ أن سيبويه قد عدّ الممدود -وهي حركات- من ضمن الحروف الساكنة، بينما هي في حقيقتها ليست حروفا، وإنما هي حركات مشبعة، ولا ينطبق عليها ضابط الحرف، وهو التحرك والإنفراد؛ إذ لا تتحرك ولا تنفرد، إذ لا بد من حرف سابق تعتمد عليه.

وقد ذكر القسم الثاني وهو إلحاق الهاء للمتحرك الذي قبله متحرك تحت عنوان (هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك) إذ قال: ((فمن ذلك الياء التي تكون علامة المضمر المجرور أو تكون علامة المضمر المنصوب، وذلك قولك:

---

(١) الكتاب ٤/١٦٢-١٦٣.

هـذا غلاميَـهْ ، وجـاء مـن بعدِيَـهْ ، وإنـه ضربنِيَـهْ، كرهـوا أن يسـكنوها؛ إذ لم تكـن حـرف الإعـراب وكـانت خفيّـة فبينونهـا))[1].

ثـم بين اللهجـة الثانيـة في الوقـف مـع ضمـير المتكلـم إذ قـال: ((وأمـا مـن رأى أن يسـكن الياء فإنـه لا يلحـق الهـاء؛ لأن ذلـك أمرهـا في الوصـل، فلـم يحـذف منهـا في الوقـف شـيء))[2].

ثـم أخـذ يسـرد الأمثلـة فقـال: ((وقـالوا: هِيَـهْ، وهـم يريـدون هِيَ، شبهوها بيـاء بعـدي. وقـالوا: هُـوَهْ لمـا كـانت الـواو لا تصـرف للإعـراب كرهـوا أن يلزموهـا الإسـكان في الوقـف، فجعلوهـا بمنزلـة اليـاء كمـا جعلـوا كيفَـهْ بمنزلـة مسلمونَهْ. ومثـل ذلـك قولهـم: خـذه بحكمكَـهْ، وجميـع هـذا في الوصـل بمنزلـة الأول، ومـن لم يلحـق هنـاك الهـاء في الوقـف لم يلحقهـا هنـا))[3].

---

(١) الكتـاب ٤/١٦٣.

(٢) المرجع السـابق ٤/١٦٣.

(٣) الكتـاب ٤/١٦٣.

وقد بين سيبويه أن هاء السكت تلحق (ما) إذا سبقت بالحروف، إذ يقول: ((وأما قولهم: علامَهْ، وفيمَهْ، ولِمَهْ، وبِمَهْ وحتامَهْ؟.

فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفت؛ لأنك حذفت الألف من (ما) فصار آخره كآخر ارمِه واغزُه. وقد قال قوم: فيمْ، وعلامْ، وبِمْ، ولِمْ؟، كما قالوا: اخشْ. وليس هذه مثل إنّ؛ لأنه لم يحذف منها شيء من آخرها))[1].

وهنا نلاحظ أن سيبويه قد ذكر في نحو علامَهْ أن الألف محذوفة والألف فتحة مشبعة، ولو حذفت لأصبحت مثل علامْ، فعلامْ قد حذفت منها الألف، أما علامَهْ ونحوها فالحاصل فيها أن الفتحة أو الألف قصرت؛ ولذلك فإننا لو أخذنا علامَهْ فإن الأصل هو علاما، والقصر هو علامَ، والحذف هو علامْ.

وهذه صورها:

---

(١) المرجع السابق ٤/١٦٤.

الأصل	ع	َ	ل	ا	م	ا	٦
القصر	ع	َ	ل	ا	م	َ	٦
الحذف	ع	َ	ل	ا	م		٥

فينبغي أن نقول في نحو (علامَهْ): قصرت الفتحة المشبعة أو قصرت الألف، وفي نحو (عـلامْ): حذفت الفتحة أو أسقطت.

وهاء السكت تلحق الحركات المشبعة أو تأتي للحفاظ على الحركات المشبعة، كما جاءت للحفاظ على الحركات غير المشبعة.

وقد أورد سيبويه إلحاق الهاء للحركات المشبعة، غير أنه لم ينظر إلى أن الممدود حركات مشبعة؛ فحاول تعليل وجود الهاء بعد هذه الممدود فقاس المد على الحرف إذ قال: ((وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف خفية فأرادوا البيان، وذلك قولهم: هؤلاه وههناه... ولو كان في موضع ألف (هولا) حرف متحرك سواها كانت لها حركة واحدة كحركة أنا وهوَ،

فلما كان كذلك أجروا الألف مجرى ما يتحرك في موضعها))(1).

فالعلة في كون الهاء تأتي بعد الألف هو أن الألف فتحة مشبعة، والهاء جيء بها من أجل الحفا ظ على الحركة، فجاءت الهاء على أصلها.

ولذلك فإن سيبويه عندما لم يعد الألف حركة ورأى أن الهاء قد جاءت بعدها والهاء لا تأتي إلا بعد حركة أخذ يعلل لمجيء هذه الهاء فقال: لو كان مكانها حرف لجاءت الهاء بعد ذلك الحرف، فأجريت الألف مجرى ما يكون في موضعها. والمعروف في علم الأصوات أن الألف فتحة مشبعة والفتحة لا تقع في موقع الحرف.

وقد لاحظ سيبويه أن هاء السكت أو الوقف تأتي بعد الممدود إذ قال: ((واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكنا سوى هذا الحرف الممدود؛ لأنه خفي فأرادوا البيان كما أرادوا أن يحركوا. وناس من العرب كثير لا يلحقون الهاء كما لم يلحقوا هُوَ وهنّ ونحوهما.

---

(1) الكتاب ٤/١٦٥.

وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألفَ التي في النداء، والألفَ والياءَ والواوَ في الندبة؛ لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل؛ لأنه يجيء ما يقوم مقامها، وذلك قولك: يا غلاماهْ ، ووازيداهْ ، وواغلامهوه ، وواذهاب غلامهيه))[1].

فالعلة في كون الهاء تلحق هذه المدود هي: أن هذه المدود حركات مشبعة، والغرض من الهاء هو الحفاظ على الحركات، سواء كانت مشبعة أو غير مشبعة؛ ولذلك فإن الهاء مع الحركات القصار تكون في الوقف وتسقط في أثناء الوصل. وهذه الحركات الطوال كذلك أي تلحقها الهاء في الوقف ولا تلحقها في الوصل.

---

(١) الكتاب ٤/١٦٦.

الفصل الرابع من قضايا همزة الوصل والتقاء الساكنين

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول

همزة الوصل والابتداء بالساكن

تعريف همزة الوصل

عرّفها العلماء بأنها: ((كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل))(١).

وقد اختلف في تسميتها همزة وصل، مع أنها تسقط في الوصل.

فقيل: أضيفت إلى الوصل اتساعاً.

وقيل: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين.

وقيل: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين. وكان الخليل يسميها سلم اللسان(٢).

---

(١) ينظر: شرح المرادي ٥/٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٤/٢٧٣ ، ومجيب الندا ٢/٢٨٠.

(٢) شرح الأشموني ٤/٢٧٣ ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ٢/٢٨٠.

هل يمكن أن يبدأ بساكن؟

اختلف العلماء في إمكان الابتداء بالساكن في العربية وغيرها، وهذه جملة من النصوص التي تبين آراء العلماء في البدء بالساكن أو عدمه:

١- قال ابن جني: ((اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلاً إلى النطق بالساكن، هربا من الابتداء به؛ إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس. وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطيّة ومن ليس بكامل العقل))[١].

٢- وقال ابن يعيش: ((اعلم أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركاً، وذلك لضرورة النطق به؛ إذ الساكن لا يمكن الابتداء به.

وليس ذلك بلغة ولا أن القياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة وعدم الإمكان. فقد ظنّ بعضهم أن ذلك من

---

(١) المنصف ٥٣/١.

لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكن وهو في لغة قوم آخرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك؛ لأن سبيل معتقد ذلك سبيل من أنكر العيان وكابر المحسوس))(١).

٣- وقال رضي الدين: ((الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر... والظاهر أنه مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك))(٢).

٤- وقال المرادي: ((إن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة؛ لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن؛ إذ الابتداء به متعذر))(٣).

٥- وذكر السيوطي للعلماء رأيين: منهم من يقول: الابتداء بالساكن متعذر، ومنهم من يقول: الابتداء به ممكن. إذ قال: ((لا يبتدأ بالساكن، وهو محال في كل لغة. أما في الألف فبالإجماع، وأما في غيرها فكذلك نص عليه

---

(١) شرح المفصل ١٣١/٩.

(٢) شرح الشافية ٢٥١/٢.

(٣) شرح المرادي ٢٦٦/٥ . وانظر: شرح الأشموني ٢٧٣/٤.

ابن جني وأبو البقاء العكبري، وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافيجي إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل))[1].

هذه آراء القدماء في إمكان الابتداء بالساكن أو عدمه.

ويذهب المحدثون من علماء الأصوات إلى أن الابتداء بالساكن يقع في اللغة وهو ممكن، إلاّ أن المانع له في اللغة العربية هو الاستعمال[2].

وقد اختلف العلماء في همزة الوصل: هل اجتلبت ساكنة أم متحركة.

قال المرادي مبينا آراء العلماء في هذا: ((اختلف في همزة الوصل: هل أصلها السكون أو الحركة؟

---

(١) همع الهوامع ٢/٢١١.

(٢) دراسات في علم اللغة لدكتور كمال محمد بشر ص ١٦٤-١٦٥ ، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٠ ، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ٢٧٧.

فقيل: اجتلبت ساكنة، ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي، واختاره الشلوبين.

وقيل: اجتلبت متحركة، وهو قول سيبويه وهو الظاهر))[1].

ورأي سيبويه هو أن همزة الوصل قد زيدت وهي متحركة، وقد بين رأيه هذا بقوله: ((هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدي بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة ههنا الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال))[2].

---

(١) شرح المرادي ٥/٢٧٤.

(٢) الكتاب ٤/١٤٤.

الأصل في حركة همزة الوصل

مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا، وضمت إتباعاً.

وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو: اضرب تبعا لثالث الفعل، وضمت في نحو: اسكن تبعا لثالث الفعل أيضاً. ورد عليهم بأنه ينبغي أن يفتح في نحو: اعلم. وأجيب بأنها لو فتحت فيما ثالثه مفتوح لالتبس الأمر بالخبر))[1].

فالأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة، وتكون مضمومة إذا كان الحرف الثالث مضموماً.

قال سيبويه: ((اعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها، وذلك قولك: اقتُل ، استُضعف ، احتُقر ، احرُنجم؛ وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمة،

---

(١) شرح المرادي ٥/٢٧٤.

وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك في: مُذُ اليومُ يا فتى، وهو في هذا أجدر؛ لأنه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد))[1].

وتكون مفتوحة مع (أل)، قال سيبويه: ((وتكون موصولة مع الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس... فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال))[2].

فسيبويه قد ذكر هنا علة فتح الهمزة في أداة التعريف.

فهمزة الوصل تكون في الأفعال السداسية والخماسية، وفي مصادر هذه الأفعال، وفي الأمر من الثلاثي

---

(١) الكتاب ٤/١٤٦.

(٢) المرجع السابق ٤/١٤٨.

إذا كان ساكن الفاء، وفي أسماء معدودة هي: ابن، وابنه، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وابنم، واسم، واست، وايمن، وفي أداة التعريف (ال).

وهذه الألف تكون في ابتداء الكلام، فإذا وقعت في وسط الكلام حذفت؛ لأنه قد استغني عنها بما قبلها من الكلام. قال سيبويه: ((واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت؛ لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف، كما حذفت الهاء حين قلت عِ يا فتى، فجاء بعدها كلام، وذلك قولك: يا زيد اضرب عمراً، ويا زيدُ اقْتُل واسْتخرِجْ، وإنّ ذلك احْرَنْجَمَ، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة))[1].

(١) الكتاب ٤/١٤٦.

المبحث الثاني

التخلص من التقاء الساكنين
عند سقوط همزة الوصل

عرفنا فيما سبق أن همزة الوصل تسقط في أثناء الكلام؛ لأنه قد استغني عنها بما تقدمها من الكلام.

وعند سقوط الهمزة فإن ما قبلها:

١- إما أن يكون مداً (صوتا صائتا) أو غير مد (صوتا صامتا):

فإن كان مداً (صوتا صائتا)، فإنه يمكن أن يأتي بعده ساكن؛ لأنه حركة مشبعة والحركة يأتي بعدها حرف ولكن مجيء الساكن بعد المد فيه ثقل، لذلك فإن هذا المد يقصر: فألف المد تقصر حتى تصبح فتحة، وياء المد تقصر حتى تكون كسرة، وواو المد تقصر حتى تكون ضمة.

أو بمعنى أوضح: الحركات المشبعة يمكن أن يقع بعدها ساكن، ولكن وقوع الساكن بعدها فيه ثقل، فعند سقوط همزة الوصل تقصر هذه الحركات المشبعة حتى تكون حركات غير مشبعة (أي قصيرة).

ولكن النحويين أو كثير من النحويين يعبرون عن المد بالحرف الساكن، ويتصورون أن الممدود مسبوقة بحركات مجانسة، فعند سقوط الهمزة يقولون عن هذه

المدود: حذفت وبقيت الحركات التي قبلها -أي الحركات المتصورة- دالة عليها. والمعروف في علم الأصوات أن الحركة لا تدل على الحرف الذي بعدها، وإنما هي تابعة للحرف الذي قبلها ومعتمدة عليه.

والنحويون يعبرون عن قصر المدود بحذف الساكن الأول، قال سيبويه: ((هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن، وذلك ثلاثة أحرف: الألف والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم))[1].

فقال عن الألف: ((فأما حذف الألف فقولك: رَمَى الرَّجُلُ وأنت تريد رمى، ولم يَخَفْ؛ وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياءً أو واواً، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً.

ومثل ذلك: هذه حُبْلَى الرَّجُل ومِعْزَى القوم وأنت تريد المعزى والحبلى؛ كرهوا إلى أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً))[2].

---

(١) الكتاب ٤/١٥٦.

(٢) الكتاب ٤/١٥٦.

وقال عن ياء المد: ((وأما حذف الياء التي قبلها كسرة، فقولك: هو يَرْمي الرَّجلَ ويقضي الحَقَّ، وأنت تريد يقضي ويرمي؛ كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في قاضٍ، والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه، ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب؛ لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً))(1).

وقال عن واو المد: ((وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يَغزو القومَ ويَدْعو الناس؛ وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك، وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر في يرمي.

وأما اخشَوُا القومَ ورمَوُا الرَّجُلَ واخشيِ الرجل، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجميع والأنثى بالذكر، وليس هنا موضع التباس. ومع هذا أن قبل هذه الواو أخف الحركات، وكذلك ياء اخشَيْ، وما قبل الياء منها في يقضي ونحوه، وما قبل الواو منها في يدعو ونحوه، فاجتمع أنه أثقل

---

(1) الكتاب ٤/١٥٧.

وأنه لا يخاف الالتباس فحذف فأجريت هذه السواكن التي حركة ما قبلها منها مجرى واحدا))[1].

فالحاصل في هذه المدود أنها لم تحذف وإنما قصرت، ولو حذفت لذهبت دلالتها، ولو قارنا بين (رمى) مفردة وبين (رمى الرجل) لوجدنا أن الفرق هو في طول حركة الميم في الأولى وقصرها في الثانية.

ومثل ذلك نقوله في المقارنة بين (يرمي) و (يرمي الرجل)؛ إذ الكسرة مشبعة في الأولى ومقصورة في الثانية. ومثلها المقارنة بين (يدعو) و (يدعو الناس)؛ إذ الضمة في الأولى مشبعة وفي الثانية غير مشبعة.

وهذه صورها:

في الوصل						في الفصل					
٤		َ	م	َ	ر	٤		ا	م	َ	ر
٥	ِ	م	ر	َ	ي	٥	ي	م	ر	َ	ي
٥	ُ	ع	د	َ	ي	٥	و	ع	د	َ	ي

(١) الكتاب ١٥٧/٤.

فالفرق بين الفصل والوصل هو أن الحركة في الفصل مشبعة أو مشددة، وفي الوصل قصيرة أو خفيفة.

فالحركات عند سقوط همزة الوصل تقصر؛ ولذلك فإن الواو والياء عندما كانتا غير صائتين (حركتين) لم يقصرا وإنما حركا، وذلك في (اخشو القوم) و (اخشي الرجل).

فالحاصل للممدود أنها لم تحذف وإنما قصرت؛ لأنها لو حذفت لذهبت دلالتها، ولذلك لما كانت الواو والياء حرفين لم تحذفا وإنما حركتا، كما في (اخشوا القوم) و (اخشي الرجل).

فما قبل همزة الوصل لا يحذف من أجل سقوط همزة الوصل؛ لأنه إما أن يكون حركة وإما أن يكون حرفا، فإن كان حركة فيقصر، وإن كان حرفا فيحرك كما سيأتي.

٢- وأما إن كان ما قبل همزة الوصل حرفا (صوتا صامتاً)، فإنه لا بد من حركة تفصل بينه وبين الساكن الذي بعد همزة الوصل. وهنا نتساءل:

هل هذه الحركة التي جاءت بعد الحرف الساكن الذي كان قبل همزة الوصل هي حركة مجتلبة؟ أي: لم تكن في الكلام، وإنما اجتلبت من أجل الفصل بين الساكن الأول الذي قبل همزة الوصل والساكن الثاني الذي بعد همزة الوصل؟

أم أنها حركة همزة الوصل؟ وذلك أن همزة الوصل عندما سقطت بقيت حركتها وهي الكسرة، فأصبحت فاصلة بين الساكن الأول والثاني؟

وهل حركة همزة الوصل تتحول إلى حركة أخرى أم لا؟

هذا ما سنبينه بعد عرض آراء العلماء.

إذا كان قبل همزة الوصل حرف، فإنه يحرك بالكسر إذا سقطت تلك الهمزة، أي: أن الذي يحرك هو الساكن الأول الذي قبل الهمزة المحذوفة.

قال ابن يعيش: ((اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر نحو: بغت الأمة ،

وقامت الجارية، ولا يعدل عن هذا الأصل إلاّ لعلة))[1].

ثم بين سبب تحريك الساكن الأول بالكسر بقوله: ((وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين:

أحدهما: أن الكسرة لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين، أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهي الكسرة.

والأمر الثاني: أن رأينا الجزم مختصا بالأفعال، فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل واحد منهما مختصاً بصاحبه. فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهي الكسر.

وأيضا فإنه لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم؛ لأن الرفع والنصب من حركات الأفعال. ولا يتوهم ذلك

---

(١) شرح المفصل ١٢٧/٩.

إذا حرك بالكسر؛ لأن الجر ليس من إعراب الأفعال، هذا هو القياس))[1].

ونلاحظ أن ابن يعيش قارن بين الجر والجزم، والجر له علامة وهي الكسرة، أما الجزم فهو عدم الحركة، أو: علامته إسقاط الحركة. وكان لا ينبغي المقارنة بين معدوم وموجود؛ لأن الجزم عدم الحركة والجر يعني أن الحركة موجودة وهي الكسرة.

وقال رضي الدين: ((والأصل في تحريك الساكن الأول الكسر؛ لما ذكرنا أنه من سجية النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى.

وقيل: إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه ومن همزة الوصل - الكسر؛ لأن السكون في الفعل -أي: الجزم- أقيم مقام الكسر في الاسم أي: الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص.

---

(١) شرح المفصل ١٢٧/٩.

وقيل: إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه؛ لأنه لم يقع إلا في آخر الكلمة، فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية، فكان الكسر أولى؛ لأنه لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس بإعراب، وأما الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين، ولا شيء قائم مقامه نحو: جاءني أحمد ، ورأيت أحمد ، ويضرب ، ولن يضرب، فلو حرّك بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية))[1].

ونلاحظ أن الرضي جعل الكسرة قائمة مقام السكون، والسكون علامة في الخط وليس في النطق، أي: أنها ليست من مكونات الكلام فهي دليل عدم الحركة، فلا يقال: عدم الحركة يتقاص مع الحركة.

ونلاحظ في النصين اللذين أوردهما ابن يعيش والرضي أن الذي يحرك هو الساكن الأول وحركته

(١) شرح الشافية ٢/٢٣٥.

الكسرة، والساكن الأول هو الذي تأتي بعده حركة همزة الوصل وهي الكسرة، مما يجعلنا نربط بين حركة الحرف الساكن الأول وحركة همزة الوصل.

ونلاحظ أن الأصل في حركة الهمزة هو الكسر كما سبق، وهنا حركة الساكن الأول الكسرة. وأن همزة الوصل تأتي بعد الساكن الأول، وهذا يعني أنها إذا سقطت وبقيت حركتها فإن حركتها تأتي بعد الساكن الأول؛ لأن الحركة لا بد لها من حرف تعتمد عليه، وهذا الحرف يكون سابقاً لها؛ لأن الحرف يقع أولاً والحركة تقع ثانيا، ولأن الحرف قد يسقط وتبقى الحركة التي بعده مثل: مَرْأَة إذ تسقط الهمزة وتبقى الفتحة التي بعدها فيقال: مرة.

وهذا مما يرجح أن الكسرة التي تفصل بين الساكنين هي حركة همزة الوصل، ومما يؤكد أن حركة الوصل زيدت متحركة بالكسر.

وهذا تمثيل لتحرك الحرف الساكن الأول إذا حذفت همزة الوصل من كتاب سيبويه، فقد ذكر سيبويه تحت

عنوان (باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين)[1]، - سبب حذف الهمزة، وأن الساكن الذي يتحرك هو الأول، وأن حركته هي الكسرة إذ يقول: ((وإنما حذفوا ألف الوصل هاهنا بعد الساكن؛ لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا وجعلوا التحرك للساكنة الأولى حيث لم يكن ليلتقي ساكنان، وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة.

فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً، وذلك قولك: (اضْرِبِ ابْنَك ، وأكْرِمِ الرَّجلَ ، واذهبِ اذْهبْ ، و﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ [2] اللهُ ﴾[3]؛ لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اِضربْ ونحو ذلك.

---

(١) الكتاب ١٥٢/٤.

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) سورة الإخلاص: ٢.

ومن ذلك: إنِ اللهُ عافاني فعلت ، وعنِ الرجُلِ ، وقطِ الرجل ، ولوِ استطعنا.

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلُ انْظروا ماذا في السموات والأرض ﴾[1]؛ فضموا الساكن حيث حرّكوه، كما ضموا الألف في الابتداء، وكرهوا الكسر هاهنا كما كرهوه في الألف، فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، يعني: ألفات الوصل.

وقد كسر قوم فقالوا: ﴿ قُلِ انْظروا ﴾[2]، وأجروه على الباب الأول ولم يجعلوها كالألف ولكنهم جعلوها كآخر جير.

وأما الذين يضمون، فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز وجل:

---

(١) سورة يونس: ١٠١.

(٢) يونس: ١٠١.

﴿ وقالتُ اخْرُجْ عليهن ﴾[1]، ﴿ وعذابٌ [2] اركُض برجلك [3]﴾. ومنه: ﴿ أوُ انْقُص منه قليلاً ﴾[4].

وهذا كله عربي قد قرئ به.

ومن قال: قُلِ انْظروا كسر جميع هذا))[5].

وهنا نلاحظ أن سيبويه قد مثل للكسر والضم، وقد لاحظ سيبويه العلاقة بين حركة الساكن الأول وحركة همزة الوصل؛ إذ إن همزة الوصل المضمومة إذا سقطت ضم الساكن الأول، وهمزة الوصل المكسورة إذا سقطت كسر الساكن الأول.

فلو أخذنا مثلاً وهو (قالت اخرج)؛ فإن همزة الوصل مضمومة، فعندما سقطت الهمزة بقيت حركتها

---

(١) يوسف: ٣١.

(٢) ص: ٤١.

(٣) ص: ٤٢.

(٤) المزمل: ٣.

(٥) الكتاب ٤/١٥٢-١٥٣.

وهـي الضمـة، وأصبحـت فاصلـة بـين التـاء مـن (قـالت) والخاء مـن (اخـرج).

وهـذه صورتهمـا:

قبل الحـذف	ق	ا	ل	َ	ت	ء	ُ	خ	ر	ُ	ج	١١
بعد الحـذف	ق	ا	ل	َ	ت		ُ	خ	ر	ُ	ج	١٠

فالحـاصل هـو أن همـزة الوصـل سـقطت وبقيـت حركتهـا وهـي الضمـة، وأصبحـت فاصلـة بـين السـاكنين، أي: أنها تعتمـد علـى الحـرف السـاكن الأول فهـي حركتـه.

ولـو أخذنـا مثـالاً آخـر وهـو (اذهـب اذهـب)؛ فـإن همـزة الوصـل المكسـورة حذفـت وبقيـت حركتهـا وهـي الكسـرة، فـأصبحت فاصلـة بـين السـاكنين: البـاء والـذال، وهي تعتمد علـى البـاء، فهـي حركـة البـاء.

وهـذه صورتهمـا:

قبل الحـذف	ا	ِ	ذ	هـ	َ	ب	ا	ِ	ذ	هـ	َ	ب	١٢
بعد الحـذف	ا	ِ	ذ	هـ	َ	ب		ِ	ذ	هـ	َ	ب	١١

فالحاصل في هذا المثال أن همزة الوصل قد حذفت وبقيت حركتها وهي الكسرة فاصلة بين الساكنين، الأول: الباء، والساكن الثاني: الذال.

فإذا كانت همزة الوصل مضمومة والساكن الأول مضموماً، فهذا يعني أنها حذفت وبقيت حركتها وهي الضمة فاصلة بين الساكنين. وإذا كانت مكسورة والساكن الأول مكسوراً، فيقال فيها مثل ما قيل في المضمومة.

وأما إذا كانت مضمومة والساكن الأول مكسوراً، فهذا يعني أن حركتها -وهي الضمة- قد تحولت إلى كسرة أو عادت إلى الأصل وهو الكسر.

ومثل سيبويه للساكن المفتوح بقوله: ((والفتح في حرفين: أحدهما قوله عز وجل: ﴿ الم[1] اللهُ ﴾[2]، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء. ونظير ذلك قولهم:

---

(١) سورة آل عمران: ١.

(٢) سورة آل عمران: ٢.

((مِنَ الله ومِنَ الرسول، ومِنَ المؤمنين، لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخف عليهم، فتحوا وشبهوها بأين وكيف))[1].

ونلاحظ في فتح الساكن الأول أنه مرتبط بهمزة الوصل؛ فهمزة الوصل في هذه الأمثلة التي أوردها سيبويه مفتوحة والساكن الأول مفتوح، وهذا يعني أن الهمزة سقطت وبقيت حركتها وهي الفتحة فاصلة بين الساكنين ومعتمدة على الساكن الأول، فهي حركته. فبعد أن حذفت همزة الوصل أصبحت حركتها -وهي الفتحة- معتمدة على الساكن الأول.

فلو أخذنا مثلاً (من الرسول)؛ فإن الحاصل فيه أن الهمزة حذفت وبقيت حركتها -وهي الفتحة- فاصلة بين الساكنين، وهما: النون من (من)، والراء من (الرسول).

وهذه صورتهما:

(١) الكتاب ٤/١٥٣-١٥٤.

قبل الحـذف	م	ِ	ن	ا	َ	رّ	َ	س	و	ل	ِ	١١
بعد الحـذف	م	ِ	ن		َ	رّ	َ	س	و	ل	ِ	١٠

فالحـاصل أن همـزة الوصـــل سـقطت وبقيـت حركتهـا وهـي الفتحـة فاصلـة بـين النـون الـراء المشـددة. ونلاحـظ أن اللام قد حذفت مـن قبـل وعـوض عنهـا بتشـديد الـراء.

ثـم أخـذ سيبويه يسـرد الأوجـه الـواردة في حركـة نـون (مـن)، إذ قـال: ((وزعمـوا أن ناسـاً من العـرب يقولـون: مِـنِ الله، فيكسـرون ويجرونـه على القيـاس.

فأمـا (الـــم)، فـلا يكسـر؛ لأنهـم لم يجعلـوه في ألـف الوصـل بمنزلـة غـيره، ولكنهـم جعلـوه كبعـض مـا يتحـرك لالتقـاء السـاكنين. ونحـو ذلـك: لم يَلْـدَه ، واعلَمَـنْ ذلـك.

وقـد اختلفـت العـرب في (مـن) إذا كـان بعدهـا ألـف وصـل غـير ألـف الـلام: فكسـره قـوم على القيـاس، وهـي أكـثر في كلامهـم، وهـي الجيـدة. و لم يكسـروا في ألـف الـلام؛ لأنهـا مـع ألـف الـلام أكـثر، لأن الألـف والـلام كثـيرة في الكـلام

في كل اسم، ففتحوا استخفافاً فصار (من ا لله) بمنزلة الشاذ، وذلك قولك: منِ ابنك ومِنِ امرئٍ.

وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: مِنَ ابنك، فأجروها مجرى مِنَ المسلمين))[1].

وهنا نلاحظ أن حركة النون من (من) مرتبطة بحركة همزة الوصل:

فإن كانت همزة الوصل مفتوحة كانت نون (من) مفتوحة، مثل (من ا لله). وإن كانت الهمزة مكسورة كانت النون مكسورة مثل: من ابنك ، ومن امرئ.

وهذا يعني أن همزة الوصل إذا أسقطت بقيت حركتها فاصلة بين الساكنين، فيكون الساكن الأول تتلوه حركة الهمزة؛ فإن كانت الهمزة مضمومة يكون الساكن الأول مضموماً مثل: (قالتُ اخرج)، وإن كانت الهمزة مكسورة يكون الساكن الأول مكسوراً، مثل: (اذهب اذهب)، وإن كانت مفتوحة يكون الساكن الأول مفتوحا مثل: (من المؤمنين).

---

(١) الكتاب ٤/١٥٤-١٥٥.

وما جاء مخالفا لذلك: فإما أن يكون على أصل حركة الهمزة وهو الكسرة نحو: (مِنِ اللهِ)، أو على أساس إبدال حركة الهمزة بحركة أخرى مثل: مِنَ ابنك).

وهذا انتقال من حركة ثقيلة -وهي الكسرة- إلى حركة خفيفة وهي الفتحة. ويقال مثله في الانتقال من الضمة إلى الكسرة؛ لأنه انتقال من أثقل الحركات إلى حركة أقل منها ثقلا.

فإذا كانت حركة الهمزة ضمة وكانت حركة الساكن الأول كسرة، فهذا يعني أن الضمة تحولت إلى كسرة.

وهكذا نلاحظ أن حركة الساكن الأول مرتبطة بحركة همزة الوصل؛ وذلك لأن اللغة أصوات متتالية. وهذا يعني أنه سقط صوت وبقيت الأصوات كما هي، إلاّ أن الأصوات المتماثلة لا يتلو بعضها بعضاً، فالصائت (الحركة) لا يتلو صائتا (حركة)، وكذلك الأصوات الصوامت إذا كانت من جنس واحد مثل الباء؛ فإنه لا يتلوها باء بلا فاصل من حركة أو وقف.

المبحث الثالث

هل يغتفر التقاء الساكنين في غير الوقف

يغتفر التقاء الساكنين في الوقف، كما قال ابن الحاجب. أما غير الوقف فقد وضع العلماء شروطاً لالتقائهما وهي:

١ - أن يكون الأول حرف مد لين.

٢ - أن يكون الثاني مدغما في مثله.

٣ - أن يكونا في كلمة واحدة.

والحاصل في اللغة هو: إما أن يلتقي الساكنان في غير الوقف أو لا يلتقيان؛ لأن هذا يحدث في الأصوات. ولا يحتاج إلى شروط؛ لأنه: إما أن يكون ملفوظاً أو غير ملفوظ، فإذا استطعنا النطق بالساكنين في غير الوقف فهو يقع، وإن لم نستطع النطق بهما فهو لا يقع، قال ابن الحاجب -مبينا أن التقاء الساكنين يقع في غير الوقف إذا توفرت فيه الشروط التي ذكرت-: ((التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا... وفي المدغم قبله لين في كلمة، نحو: خويصَّة، والضالّين، وتمودّ الثوب... وفي نحو: آلحسن

عنـدك ، وآيمـن الله يمينـك؛ للالتبـاس. وفي نحـو: لا هـا الله وإي الله جـائز. وحلقتـا البطـان شـاذ))[1].

ونحن إذا نظرنـا فيمـا توفـرت فيـه الشـروط نجـد أنـه ليـس فيـه التقـاء للسـاكنين، وإنمـا الـذي فيـه أن الحركـة وقعـت بين حرفين، أو فصلـت بـين حرفـين، فلـم يلتقيـا.

فلـو أخذنـا المثـال الأول ممـا توفـرت فيـه الشـروط -وهـو (خويصّة) فإنـا نجـد أنـه ليـس في هـذه الكلمـة التقـاء للسـاكنين؛ لأن الحـرف الأول -وهـو اليـاء- وإن كـان سـاكناً، إلاّ أن الحرف الثـاني -وهـو الصـاد المشـددة- متحـرك بالفتحـة.

فالحـاصل في هـذا المثـال هـو التقـاء حـرف سـاكن -وهـو اليـاء- بحرف متحـرك مشـدد وهـو الصـاد؛ لأن الحـرف المشـدد حـرف واحـد، لا فـرق بينـه وبـين المخفـف إلاّ في إطالـة زمـن النطـق؛ إذ يكـون زمـن النطـق في المخفـف قصـيرا، وفي المشـدد طويـلاً.

وهـذه صورتـه:

---

(١) شرح الشـافية ٢/٢١٠.

خ	ُ	و	َ	ي	صّ	َ	ة

فالياء ساكن وبعدها الصاد المفتوحة.

ونقول في المثال الثاني (الضالّين): الألف أو (الفتحة المشبعة) هي حركة الضاد، وجاء بعدها اللام المشددة وحركتها الياء التي بعدها (أو الكسرة المشبعة).

فهذا المثال ليس فيه ساكن واحد وإنما فيه متحركان، وهما: الضاد المتحركة بالألف، واللام المشددة المتحركة بياء المد (أو الكسرة المشبعة).

وهذه صورته:

ض	ا	لّ	ي	ن	َ

فهذه الكلمة ليس فيها ساكنان، وإنما جميع الحروف فيها متحركة، أي: تتبعها حركات؛ فالضاد متحركة بالفتحة المشبعة، واللام المشددة متحركة بالكسرة المشبعة، والنون متحركة بالفتحة.

وإذا أخذنا المثال الثالث (تمودَّ)، فليس فيه ساكن واحد؛ لأن المد حركة مشبعة، والحرف المشددة حرف واحد.

وهذه صورته:

ت	ُ	م	و	دّ	َ

التاء متحركة بالضمة، والميم متحركة بالضمة المشبعة، والدال المشددة متحركة بالفتحة.

فهذه الأمثلة التي اغتفر فيها التقاء الساكنين لم يقع فيها أصلاً التقاء للساكنين، فهي قد جاءت على أصلها.

وإنما قيل: فيها التقاء الساكنين؛ على تصور أن المد مسبوق بحركة مجانسة، وأن الحرف المشدد يتكون من حرفين أدغم أحدهما في الآخر.

وهذا التصور لا يقع في الكلام؛ لأن الكلام يتكون من أصوات متتالية، هذه الأصوات فيها ما يطول التقاء العضوين عند النطق به: كالمد والحرف المشدد، ومنها ما لا يطول التقاء (أو تقارب) العضوين: عند النطق به كالحرف الخفيف والحركة القصيرة.

ويظهر في هذا أن التقاء الساكنين لا يكون إلاّ في الوقف في اللغة العربية؛ لأن ما قيل فيه التقاء للساكنين لم يكن فيه التقاء.

وإذا نظرنا في المسائل التي لم تتوفر فيها الشروط التي وضعت لأجل اغتفار التقاء الساكنين- لوجدنا أن الصوت الأول منها حركة، والحركة يأتي بعدها حرف.

فلو أخذنا (آلحسن) -من قول ابن الحاجب: ((وفي نحو: آلحسن عندك وآيمن الله يمينك للالتباس))- لوجدنا أن ابن الحاجب قد جعل سبب التقاء الساكنين في تصوره هو حتى لا يلتبس الاستخبار بالخبر.

يقول الرضي: ((يعني: إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل وإن وقعت في الدرج؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر؛ لأن حركتي الهمزتين متفقتان؛ إذ هما مفتوحتان.

وللعرب في ذلك طريقان: أكثرهما: قلب الثانية ألفا محضة، والثاني: تسهيل الثانية بين الهمزة والألف.

والأول أولى؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف لوقوعها في الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف منها إلى التسهيل؛ لأنه إذهاب بالهمزة بالكلية كالحذف))[1].

والحاصل في هذا المثال أي: (آلحسن) أن الهمزة لم تبدل ألفاً؛ لأن الهمزة حرف والألف حركة، والحركة لا تقع موقع الحرف؛ لأن الحرف يكون أولاً والحركة تكون ثانياً.

والحاصل في هذا المثال ليس هو قلباً ولا بدلاً، وإنما هو أن الهمزة الثانية (همزة الوصل) قد حذفت ومدت الفتحة التي قبلها -وهي حركة همزة الاستفهام- حتى أصبحت ألفاً.

وهذه صورتهما:

قبل الحذف	ء	َ	ء	َ	ل	ح	َ	س	َ	ن	
بعد الحذف	ء	ا			ل	ح	َ	س	َ	ن	

(١) شرح الشافية ٢/٢٢٤.

ولم يلتق ساكنان في المثال الثاني؛ إذ إن الهمزة المتحركة بالفتحة المشبعة جاءت بعدها اللام الساكنة.

ونقول مثل هذا في (ها الله)؛ إذ حذفت همزة الوصل مع حركتها، وأصبحت الفتحة المشبعة بعد الهاء فاصلة بينه وبين اللام.

وفي (إي الله): حذفت همزة الوصل مع حركتها (الكسرة)، وأصبحت حركة الهمزة -وهي الكسرة المشبعة- فارقة بينها وبين اللام.

وفي (حلقتا البطان) نقول: سقطت همزة الوصل مع حركتها، وأصبحت حركة التاء -وهي الفتحة المشبعة- فاصلة بين التاء واللام؛ فالتاء متحركة بالفتحة المشبعة، وبعد الفتحة جاءت اللام الساكنة، فلم يلتق ساكنان.

وبهذا نصل إلى أن ما قيل فيه التقاء للساكنين، لم يكن فيه التقاء للساكنين؛ سواء توفرت فيه الشروط التي وضعت لتصور التقائهما، أم لم تتوفر.

وبهذا نصل إلى أنه لا يغتفر التقاء الساكنين في اللغة العربية في غير الوقف.

الخاتمة

من أهم نتائج هذا البحث ما يلي:

١- للتأنيث في اللغة العربية ثلاث علامات، هي: التاء، والألف (الفتحة المشبعة)، والهمزة.

٢- لجمع التكسير في العربية علامتان، هما: الألف والهمزة. فالألف تكون علامة لجمع الأسماء التي ليس فيها مد مثل: جوهر وجواهر، ومسجد ومساجد؛ والهمزة تكون علامة لجمع الأسماء التي فيها مد، أو التي بعد عينها حركة مشبعة مثل: حديقة وحدائق، وعجوز وعجائز؛ لأن المد الذي في المفرد تحول إلى مد في الجمع.

٣- معرفة العلة في عدم حذف المد في تكسير ما كان على خمسة أحرف وتصغيره.

٤- معرفة العلة في عدم حذف المد الذي بعد الحرف الثالث في الاسم الذي يراد تصغيره.

٥- معرفة العلة في عدم كسر الحرف الثالث إذا كان بعده مد في الاسم الذي يراد تصغيره.

٦- علامة التأنيث في نحو: (حمراء) في نية الانفصال.

٧- (شاة) أصلها: شاءة والنسب إليها: شاوي أو شائي؛ لأن مذكرها شاء مثل حمام، وهي: شاءة مثل حمامة.

٨- تعدد لهجات العرب في الوقف على الاسم الذي في آخره همزة.

٩- للعرب في الوقف على الأفعال المحذوفة اللام طريقتان: الطريقة الأولى: الوقف على آخر هذه الأفعال وحذف الحركة الأخيرة منها، والثانية: المحافظة على حركة أواخر هذه الأفعال؛ وذلك بزيادة هاء السكت والوقوف عليها.

١٠- للعرب طريقتان في الوقف على الحروف والأسماء غير المعربة: الطريقة الأولى: هي المحافظة على الحركة التي في آخرها؛ وذلك بزيادة هاء السكت بعد تلك الحركة والوقوف عليها، والثانية: حذف الحركة والوقوف على الحرف الذي قبل تلك الحركة.

١١- همزة الوصل متحركة، وأصل حركتها الكسرة.

١٢- لا يبدأ بساكن في العربية، والمانع من البدء بالساكن في العربية هو الاستعمال؛ إذ يبدأ في غيرها بساكن.

١٣- تسقط همزة الوصل في أثناء الدرج، وتبقى حركتها فاصلة بين الساكن الأول والساكن الثاني؛ فإن كانت الهمزة الساقطة مضمومة يكون الساكن الأول مضموماً، وإن كانت مكسورة يكون مكسوراً، وإن كانت مفتوحة يكون مفتوحاً.

١٤- المدود لا تحذف عند سقوط همزة الوصل وحركتها، وإنما تقصر؛ فإن كان المد ألفاً قصر حتى يصبح فتحة، وإن كان واواً قصر حتى يصبح ضمة، وإن كان ياءً قصر حتى يصبح كسرة؛ ويكون بعد قصره حركة فاصلة بين ساكنين.

١٥- لا يغتفر التقاء الساكنين في غير الوقف. والمسائل التي قيل فيها يغتفر التقاء الساكنين ليس فيها التقاء للساكنين.

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات

ثانياً : فهرس الشعر

ثالثاً: فهرس المراجع والمصادر

الهمزة

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الناشر: مطبعة النسر الذهبي.

٢- الأشباه والنظائر في النحو : لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية.

٣- الأصوات اللغوية: للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م ، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤- أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك : لأبي عبدالله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: المكتبة العصرية صيدا - بيروت.

التاء

٥- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مطبوعات جامعة أم القرى.

٦- التبيان في تصريف الأسماء : لأحمد حسن كحيل ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مطبعة السعادة بالقاهرة.

٧- التعريف بفن التصريف: للدكتور عبد العظيم الشناوي.

٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

الخاء

٩- الخصائص : لأبي عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

الدال

١٠- دراسات في علم اللغة: للدكتور كمال محمد بشر، الطبعة التاسعة ١٩٨٦م، الناشر: دار المعارف بمصر.

الشين

١١- شرح الأشموني : نور الدين أبي الحسن علي بن محمد على ألفية بن مالك ، طبعة: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٢- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهري ، طبعة دار الفكر - بيروت.

١٣- شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ ، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٤- شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

الصاد

١٥- الصحاح تاج اللغة العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.

القاف

١٦- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٧- القول الفصل : لعبد الحميد عنتر، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الكاف

١٨- كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض.

اللام

١٩- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، الناشر: دار صادر - بيروت.

٢٠- اللغة العربية معناها ومبناها : للدكتور تمام حسان، طبعة ١٩٧٩م ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الميم

٢١- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٢- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر: عالم الكتب.

٢٣- المنصف : شرح أبي الفتح عثمان ابن جني النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، الناشر: مكتبة الحلبي وأولاده بمصر.

رابعاً: فهرس الموضوعات